رقم الايداع : 2006 -1257 الترقيم الدولي : 1112 -8623

الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في دعم عملية التسوية للقضية الفلسطينية
في الفترة ما بين عام 2006 م وحتى عام 2016 م

European Union's political role in supporting settlement process of the Palestinian's issue during the period (2006-2016)

الباحث : محمد حسين راضي
طالب ماجستير - تخصص دراسات الشرق الأوسط
جامعة الأقصى - غزة / فلسطين
mrady1@gmail.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/05/07	2019/01/15	2019/02/04

ملخص :

قامت الشراكة الأورومتوسطية عقب إعلان برشلونة بين الأوروبيين ودول الجوار المتوسطية ومنهم إسرائيل والفلسطينيين، وامتدت هذه الشراكة لتشمل كافة القضايا وفي مقدمتها الشراكة الأمنية والسياسية، وتتناول هذه الدراسة الدور السياسي للإتحاد الأوروبي في مسيرة تسوية القضية الفلسطينية في الفترة ما بين (2006م - 2016م)، باعتبار الاتحاد قوة دولية صاعدة في المنطقة وقادرة على القيام بدور مستقل في الصراع العربي الإسرائيلي. **كما تسلط** الضوء على محددات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة المذكورة ومدى ارتباطها بنظيرتها الأمريكية والاسرائيلية، وبالمصالح الأوروبية في فلسطين خصوصاً، وترصد الدراسة مدى فعالية الإتحاد الأوروبي في لعب دور مؤثر في المنطقة، والإسهامات الأوروبية في عملية التسوية، والأدوات التي استخدمها الاتحاد في دفع الطرفين للمضي في مسيرة التسوية وفي مقدمتها المنح والمساعدات المالية، والتي استخدمت للضغط على الفلسطينيين مع وعود بإقامة الدولة الفلسطينية كركيزة هامة للاستقرار المطلوب أمنياً واستراتيجياً في الشرق الأوسط من وجهة النظر الأوروبية؛ كما تتناول الدراسة مواقف الإتحاد الأوروبي من عدد من القضايا الرئيسة في الساحة الفلسطينية في الفترة المذكورة، ثم تركز الدراسة على معالم الدور السياسي للإتحاد الأوروبي **في طرح أو تأييد مبادرات التسوية للقضية الفلسطينية** في الفترة المذكورة. والتي تعتبر أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإقامة تلك الدولة وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام"؛ وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كإطار قانوني تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ABSTRACT :

The Euro-Mediterranean Partnership started after the Barcelona Declaration between the Europeans and the Mediterranean Neighboring States, including Israel and the Palestinians, and this extended partnership to include all foremost issues, including the security and political partnership. This study deals with the political role of the European Union in the process of settling the Palestinian issue within the era of 2006 and 2016, This Union is an emerging international force in the region and is capable of playing an independent role in the Arab-Israeli conflict. The study also sheds light on the determinants of the European Union's foreign policy towards the Palestinian issue during the period mentioned above and its relevance to its American and Israeli counterparts and the European interests particularly in Palestine. Further, the study tackles the effectiveness of the European Union in playing an influential role in the region and its contributions in the peace process, primarily in saving financial aid, which was used to pressure the Palestinians with promises to establish a Palestinian state as an important pillar of stability required for strategic security in the Middle East from the viewpoint of the Europeans. This paper also highlights the European attitudes towards a number of principal Palestinian issues within the fore mentioned era. The topic focusses on the features of the European role in introducing or supporting initiatives for solving the Palestinian issue within the era between 2006 t0 2016,

This attitude is based on the assumption that negotiations represent the way to establish such a State in accordance with the principle of "land for peace"; along with the relevant United Nations resolutions as a legal framework for any negotiations between the Palestinian and Israeli sides.

مقدمة:

لقد شكل التحول في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية في مطلع تسعينات القرن العشرين بداية لتدخل أوروبي جديد يرتكز على المحاور السياسية والأمنية والاقتصادية، ويرمي إلى تحقيق الأهداف الأوروبية في المنطقة للحد من الآثار السلبية التي قد تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم استقرار المنطقة العربية. وقد بات معروفا أن مؤتمر برشلونة الذي انعقد في**(27-28 نوفمبر1995م)** يعتبر انطلاقة السياسة المتوسطية الأوروبية الجديدة في جنوبي المتوسط[1]، حيث دعا إعلان برشلونة إلى قيام"شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي[2] " وقد امتدت هذه الشراكة لتشمل كافة القضايا وفي مقدمتها الشراكة الأمنية والسياسية[3].

ولا شك أن التنافس الدولي على النفوذ في الشرق الأوسط قد مر- ولايزال - بسباق محموم لتأكيد كل من الفاعلين الدوليين - والإتحاد الأوروبي من أبرزهم- على وزنه ومكانته في الساحة الدولية، ولا شك أن المدخل لهذه المكانة يمر عبر البوابة الفلسطينية. إلا أن لعب دور فاعل لأي طرف دولي يصطدم بالاستحواذ الأمريكي والرغبات الإسرائيلية المضادة، مما يحصر هذا الدور في حدود ضيقة وضعيفة التأثير. وهذا الواقع يتطلب السعي حثيثا لاستثمار السياسة الخارجية الأوروبية إيجابيا تجاه القضية الفلسطينية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المشروعة في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على سياسة ومواقف الإتحاد الأوروبي من عملية تسوية القضية الفلسطينية باعتباره أحد الفاعلين المؤثرين في نظام دولي متعدد الأقطاب بدأ يتشكل من جديد؛ حيث ستضيف للباحثين تحليلا جديدا لموقف الإتحاد الأوروبي ومحددات سياساته في المنطقة، خاصة وأنها تتناول تحليل السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في فترة مهمة من تاريخها. كما ستمثل هذه الدراسة مرجعا علميا مفيدا للأكاديميين والباحثين والدارسين عامة؛ وستفيد صناع القرار الفلسطينيين والعرب في تعاملهم مع الإتحاد الأوروبي وفهم سياسته الخارجية ومحاولة التأثير فيها بما يخدم مصالح بلادهم. وتهدف الدراسة لاستكشاف مدى تأثر وتأثير السياسة الخارجية الأوروبية في المواقف الأمريكية والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على تساؤل رئيس هو:

ما مدى تأثير الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية التسوية للقضية الفلسطينية في الفترة من عام 2006م- عام 2016م؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما محددات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة المذكورة ؟

2. ما مدى فعالية الدور الأوروبي لدى أطراف عملية التسوية في الفترة المذكورة ؟

3. ما مدى تأثر السياسة الخارجية الأوروبية بنظيرتها الأمريكية والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة المذكورة ؟

4. ما معالم الدور السياسي للإتحاد الأوروبي في طرح أو تأييد مبادرات التسوية للقضية الفلسطينية في الفترة المذكورة ؟

5. ما الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي من بعض القضايا الرئيسة داخل الساحة الفلسطينية في الفترة المذكورة؟

وقد اعتمد الباحث**-لإنجاز هذه الدراسة- على المنهج الوصفي التحليلي، واستعان ببعض مناهج السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها؛ كنظرية الدور الإقليمي، ومنهج المصلحة القومية، ومنهج التكامل الدولي**. وتناول الباحث موضوع الدراسة من خلال مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة؛ فجاء **المطلب الأول** ليلقي إضاءة على**محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية** من خلال ستة فروع: تناول الفرع الأول**محدد العوامل الأيديولوجية والإرث التاريخي الأوروبي الداعم لإسرائيل**؛أما الفرع الثاني فتناول**المحدد الأمريكي**؛ فيما تحدث الفرع الثالث عن**محدد الصراع والخلافات الأوروبية الداخلية في الموقف من القضية الفلسطينية**؛ وتناول الفرع الرابع**المحددات الاقتصادية معرجا على الدعم الاقتصادي الأوروبي لإسرائيل ومتناولا في المقابل المساعدات الأوروبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني**؛ كما تناول الفرع الخامس**المحددات الأمنية**؛ وتناول الفرع السادس**محددات حقوق الإنسان.** أما **المطلب الثاني** فتناول **مدى فعالية الدور الأوروبي لدى أطراف عملية التسوية** من خلال أربعة فروع: تناول الفرع الأول الدور الأوروبي في الضغط لإجراء الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية ، معرجا على المقاصد الكامنة وراء المطالبة بالإصلاحات، ومفسرا سر الضغوط الأوروبية لاجراء الانتخابات؛ فيما تناول الفرع الثاني **تأثير اللوبي الصهيوني الأوروبي على مواقف الاتحاد من عملية التسوية، ذاكرا نقاط التقارب بين المواقف الأوروبية والإسرائيلية ومدى** الانحياز الأوروبي للطرف الإسرائيلي من جانب، **ونقاط الاختلاف بين مواقف الاتحاد الأوروبي وإسرائيل** من جانب آخر؛ وقد تناول الفرع الثالث **الموقف الفلسطيني والعربي من الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: فيما رصد الفرع الرابع** تراجع الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية في عامي(2014-2015م)، والاستمرار النمطي للسياسة الأوروبية تجاه

القضية الفلسطينية خلال عام 2016م. وجاء المطلب الثالث ليتحدث عن معالم دور الاتحاد الأوروبي في طرح أو تأييد مبادرات التسوية للقضية الفلسطينية من خلال أربعة فروع: تناول الفرع الأول الدور الأوروبي في دفع جهود التسوية في عامي (2006م -2007م)؛ أما الفرع الثاني فتناول تأثير الاتحاد الأوروبي في استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؛ فيما تناول الفرع الثالث موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة أوباما للسلام عام(2011م)؛ وتناول الفرع الرابع ربط الأوروبيين بين الثورات العربية وبين جهود التسوية للقضية الفلسطينية. أما المطلب الرابع فتناول المواقف السياسية الأوروبية من بعض القضايا الرئيسة داخل الساحة الفلسطينية من خلال أربعة فروع: تناول الفرع الأول الموقف الأوروبي من الدولة الفلسطينية؛ فيما تناول الفرع الثاني موقف الاتحاد الأوروبي من مدينة القدس؛ أما الفرع الثالث فتناول الموقف الأوروبي من الاستيطان الاسرائيلي؛ وتناول الفرع الرابع موقف الاتحاد الأوروبي من حصار قطاع غزة؛ تبع ذلك الخاتمة، فالهوامش.

المطلب الأول:محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

تستند السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية إلى عدة محددات نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول:محدد العوامل الأيديولوجية والإرث التاريخي الأوروبي الداعم لإسرائيل:

تعتبر علاقة أوروبا بالوطن العربي عامة وفلسطين خاصة علاقة تاريخية قديمة وقد مرت بمراحل كثيرة كان لكل مرحلة منها تأثير بارز في رسم مسار التاريخ العربي والأوروبي المشترك؛ وهناك تساؤلات عديدة حول بداية هذه العلاقة وسر الاهتمام الأوروبي بفلسطين خاصة، إلا أنه يمكن القول أن علاقة أوروبا بفلسطين في العصر الحديث كانت قد بدأت عام (1840 م)؛ وذلك عندما أخذت علامات الشيخوخة تظهر على الإمبراطورية العثمانية، حيث لعبت العوامل الأيديولوجية دورا مهما في تشكيل السياسة الخارجية للدول الأوروبية تجاه فلسطين والقضية اليهودية، فأخذت كل دولة أوروبية تبحث لها عن نفوذ فيها، وتوالت الحملات التبشيرية، وأصبحت كل دولة أوروبية تدعي حماية طائفة أو أقلية بعينها في فلسطين، فزعمت فرنسا أنها حامية الكاثوليك، وادعت روسيا توفير الحماية للأرثوذكس، كما أعلنت بريطانيا حمايتها للبروتستانت واليهود، وسارعت الدول الأوروبية إلى وراثة تركة الدولة العثمانية، وتثبيت نفوذها في المشرق، ومحاولة السيطرة على هذه المنطقة التي تقع في قلب العالم، وبخاصة الطريق التي تصل أوروبا بمستعمراتها في آسيا؛ وخلال هذه الفترة كانت الحركة الصهيونية تعمل بين صفوف اليهود وتحرضهم على الاستيطان في فلسطين، وتأسيس دولة "إسرائيل" تحقيقا للنبوءة التوراتية؛ حيث وجدت أوروبا في هذه الحركة فرصة يمكن الاستفادة منها لفصل فلسطين عن عمقها العربي؛ واستغل اليهود السياسة الأوروبية الاستعمارية المؤيدة لهم، فنجحوا في الحصول من الفرنسيين على وعد" كامبو" الذي دعا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قبل أن يطرح بلفور وعده[4] ، ولم تكتف الدول الأوروبية بتوفير الدعم السياسي والدبلوماسي وحسب، بل تدخلت عسكريا في مراحل

تاريخية حاسمة أيضا بناء على طلب الصهاينة(كالعدوان الثلاثي عام 1956م)؛ ومن الجدير ذكره أن الفرنسيين هم من وضعوا حجر الأساس لبرنامج "إسرائيل" النووي؛ وهكذا تلاقت المصالح الصهيونية والاستعمارية وتمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق حلم ثيودور هيرتزل في فلسطين حين قال: "علينا أن نشكل متراسا لأوروبا في مواجهة آسيا"[5].

الفرع الثاني: المحدد الأمريكي:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن أي دور أوروبي فاعل في الشرق الأوسط يضعف من دورها في المنطقة، لذا سعت إلى تحجيم دور الاتحاد الأوروبي، ورفض مشاركته في عملية السلام؛ وفي المقابل حرص الاتحاد على إرضاء أمريكا وعدم إغضابها حتى لا تتعرض العلاقات الاستراتيجية معها للخطر، كما أن هناك دول عدة داخل الاتحاد الأوروبي تدعم وجهة النظر الأمريكية بخصوص الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، وترفض تجاوزها أو حتى منافستها؛ كبريطانيا المعروفة بعلاقتها التاريخية مع الولايات المتحدة[6].

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن أية محاولة أوروبية لبلورة موقف سياسي أوروبي موحد يضعف موقفها ويربكها، وتعتبرها محاولة لتهديد التعاون والتماسك الغربيين في المواجهة الاستراتيجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهي لا تخفي انزعاجها ورفضها لأي دور أوروبي مستقل في المنطقة العربية؛ لأنه يؤدي في نظرها إلى تصلب المواقف العربية أمام المبادرات الأمريكية لحل الصراع العربي الإسرائيلي[7]. وقد عملت الولايات المتحدة على إبقاء الدور الأوروبي في العملية السلمية في أضيق الحدود، ونجحت في تهميشه في مؤتمر مدريد، فلم يستطع فيه الاتحاد الحصول على أكثر من صفة مراقب، أو الحصول على أي موقع رسمي هام في عملية المفاوضات، وعندما حاول الاتحاد الأوروبي أن يشارك في مجموعة العمل المتعلقة بضبط التسلح والأمن المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، رفضت الولايات المتحدة ذلك، واحتفظت برئاسة هذه المجموعة؛ وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام (1996 م) وقفت الولايات المتحدة بقوة ضد التحرك الأوروبي السياسي الذي قادته فرنسا لحل هذه الأزمة، فأفشلت المبادرات الفرنسية عدة مرات، وتعاملت مع الموقف الفرنسي بحدة وسلبية، لأن أمريكا ترى في أوروبا ودورها السياسي في العملية السلمية منافسا لدورها، في ظل سعي أوروبا لإنشاء سياسة خارجية فعالة تؤهلها لتبوء مركز متميز في العالم[8].

وقد ظهرت عدم الرغبة الأوروبية بالاصطدام مع إسرائيل والولايات المتحدة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام (2000م)، حينما لم يستطع الاتحاد الأوروبي استصدار قرار دولي يدين الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وأدى هذا العجز إلى الرضوخ للمطالب الإسرائيلية والأمريكية بإدراج فصائل المقاومة على لائحة المنظمات الإرهابية.[9]

وعندما احتلت الولايات المتحدة العراق عام (2003 م) ضاربة بعرض الحائط الشرعية الدولية والمعارضة الأوروبية القوية لهذه الحرب، وجدت أوروبا نفسها مهمشة لا وزن لها على الساحة الدولية بمعزل عن الولايات المتحدة؛ فقررت العودة إلى العلاقة القوية معها والكف عن معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية [10]، فأصبحت قريبة جدا من المواقف السياسية الأمريكية. وتجلى ذلك التقارب بوضوح من خلال قيام المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) بعد توليها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية، بزيارة الولايات المتحدة بصحبة خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، مما عكس بذلك تقاربا كبيرا بين السياسة الأوروبية والأمريكية؛ وكذلك اعتذار الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) عن عدم دعمها في حربها على العراق [11] ، وعليه فقد تحول الوطن العربي من جديد،إلى منطقة يتصارع عليها الأقوياء للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية استراتيجية.

وهكذا لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يفرض توجهاته السياسية الخاصة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، بل اكتفى بالوقوف خلف السياسية الأمريكية في المنطقة مع بعض التميز البسيط، الذي أبدته بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا ولجنة السياسة الخارجية والأمن التي يقودها خافيير سولانا[12]. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، إلا أنه نجح عدة مرات في إنقاذ هذه العملية من الانهيار في الوقت الذي كانت تهملها فيه الولايات المتحدة، مما أدى إلى زيادة أهمية التدخل الأوروبي في هذه العملية، وهذا ما دفع رئيسة الاتحاد الأوروبي وزير خارجية بلجيكيا عام (2001 م) إلى القول بأن: "تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام في الشرق الأوسط، من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح أي مبادرة يقوم بها الاتحاد الأوروبي في سبيل دفع هذه العملية"[13].

الفرع الثالث:محدد الصراع داخل الاتحاد الأوروبي، والخلافات الأوروبية في الموقف من القضية الفلسطينية:

يرتبط موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بالصراع الحاد بين دوله الأعضاء للوصول إلى مواقع التأثير في الاتحاد وسياساته الخارجية[14] لذا تباينت مواقف دول الاتحاد من القضية الفلسطينية، فهناك ثلاث تيارات رئيسة تتصارع فيما بينها لرسم سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية:

أولها: تمثله فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وإيرلندا : ويدعو هذا التيار لأن يكون للاتحاد الأوروبي دور أكبر في العملية السلمية، ويحمل إسرائيل في أغلب الأحيان مسؤولية الأزمة التي تعاني منها العملية السلمية [15]؛ وتهتم فرنسا "كزعيم لهذا التيار" بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أكثر من باقي الدول الأوروبية؛ وذلك لعدة أسباب: فهي تحتضن الجالية اليهودية الأكبر في أوروبا، كما أنها تحتضن حوالي مليونان و900 ألف مسلم ينحدر معظمهم من المغرب العربي؛ إضافة إلى السبب التاريخي الذي يعود

إلى حقبة الاستعمار، فالمسألة الاستعمارية تتقاطع مع علاقة فرنسا بالشرق الأوسط في كافة الجوانب، فهي التي ورثت لبنان وسوريا بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية بمقتضى اتفاقيات سايكس بيكو عام (1916م)، مع أنها كانت طامعة بفلسطين بشكل خاص، ولا ننسى أن جزء من جذور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني نشأت في فرنسا، على يد ثيودور هيرتزل خلال أزمة محاكمة الضابط اليهودي درايفوس التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وبدأ عندها ينظر لمفهوم الدولة اليهودية.

لقد قدمت فرنسا الدعم لـ "دولة إسرائيل" منذ قيامها وحتى عام (1962م) عندما مد شارل ديغول يده من جديد إلى العالم العربي وتخلص من العلاقات الحميمة مع "إسرائيل"، ولكن هذه القطيعة كانت رمزية، فلم تتأثر مثلا العلاقات الاقتصادية بينهما؛ وقد كان عام (1967م) مفصليا لأنه كان شاهدا على الانقلاب الدبلوماسي بين فرنسا و"إسرائيل" بعد أن حمل الجنرال ديغول "إسرائيل" مسؤولية عدوان حزيران عام (1967م)؛ كما كان هذا العام عام الظهور الفلسطيني في المجتمع الفرنسي بعد أن كان الفلسطيني غير موجود على الإطلاق قبل ذلك، وكانت فرنسا أول دولة غربية تلتقي رسميا مع ياسر عرفات؛ وأخيرا مع أننا نرى وجود تعبئة في المجتمع الفرنسي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، نرى أن الدبلوماسية الفرنسية في عهد نيكولا ساركوزي سارت بالاتجاه المعاكس حيث وقف إلى جانب "إسرائيل" دون تحفظ [16]، إلا أن فرنسا عادت لتوازنها في عهد فرانسوا أولاند وتقدمت بخطوات إيجابية نحو الحقوق الفلسطينية، ومن ذلك حملة مقاطعة منتجات المستوطنات، ودعوتها الجادة لعقد مؤتمر دولي للسلام عام (2016م) لإنقاذ عملية السلام من حالة الركود التي تمر بها.

ثانيها تمثله بريطانيا : وهو يعارض أي دور أوروبي ينافس الدور الأمريكي في المنطقة العربية، ويتجنب انتقاد إسرائيل وتحميلها المسؤولية بشكل مباشر وعلني، وهي إذ تتحسب من ممارسة أي ضغط على "إسرائيل" لدفعها للالتزام بالقانون الدولي، وإذ تتحسب أيضا من توضيح الحقوق الفلسطينية بحسب القانون الدولي، إلا أنها لا تملك خيارا في كونها مجبرة على اتخاذ مواقف ما بخصوص مستجدات القضية الفلسطينية؛ وهي المواقف التي تختارها بحيث يمكن لها تبريرها في إطار القانون الدولي؛ فبريطانيا تحرص على صورتها كدولة ملتزمة بالقانون الدولي[17]، وهذا هو المنحى الذي نشهده -وبشكل متزايد- بخصوص موقفها من القضية الفلسطينية عامة.

أما التيار الثالث فتمثله ألمانيا وهولندا والدنمارك وبلجيكيا: وهي لا تتحمس لأي دور في المنطقة العربية، وتراهن على الدور الأمريكي، وتفضل عدم مزاحمة الولايات المتحدة والتدخل لمشاركتها في العملية السلمية؛ وألمانيا "كزعيم لهذا التيار" فقد كانت علاقتها الخاصة بإسرائيل ولا زالت هي القوة والمحرك الأكبر في صياغة وممارسة سياستها تجاه القضية الفلسطينية؛ فالمسؤولية التاريخية الناجمة

عن الماضي النازي أو ما يسمى "الهولوكوست" مثل هنا ما يسمي "المعيار الأخلاقي" الذي قامت على أساسه السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة العربية ككل؛ بل إن هذا العامل كان ولا زال "الدليل" الذي يتم الاسترشاد به عند صناعة هذه السياسة، والتي يشير تحليلها إلى وجود إشكالية فيها تتمثل في حاجة ألمانيا لإيجاد توازن بين مصالحها المتنامية مع الدول العربية من جهة، وعلاقتها الخاصة بإسرائيل من جهة ثانية؛ وفي نفس الوقت تسعى ألمانيا إلى تنمية دورها وتوسيع مستوى نفوذها في الجهود الجارية لتسوية الصراع بما يتناسب وحجمها كأكبر قوة أوروبية، وكمساهم رئيس في المساعدات المقدمة للأطراف المعنية في المنطقة؛ ولكن لا يبدو أنها قادرة على القيام بمثل هذا ا لدور ما لم تتحرر من القيود التاريخية، وتتبنى نهجا أكثر انفتاحا على القوى المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة قوى المقاومة؛ وحتى يتم ذلك سيبقى دور ألمانيا السياسي-كما هو حال الاتحاد الأوروبي- هامشيا في المنطقة وفي الصراع (18).

وإزاء هذه المواقف المتباينة للتيارات المؤثرة في القرار الرسمي الأوروبي، تظهر المواقف الشعبية أكثر حدة تجاه إسرائيل، فلم تعد أوروبا بفعالياتها الشعبية قادرة على تحمل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، فقد أظهر استطلاع للرأي عام (2002 م) أن (% 72) من الأوروبيين يؤيدون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وكان ذلك أحد الدوافع الهامة التي دفعت أوروبا لانتقاد التعنت الإسرائيلي في العملية السلمية، وانتقاد الموقف الأمريكي الداعم بشكل كبير لإسرائيل والذي لا يعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة (19) ؛ لقد أجريت دراسات عديدة خلال السنوات الماضية لقياس اتجاهات المواطن الأوروبي حول الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث نشر الكاتبان (سوزان جيرشويتز وايمانويل اوتولنجي) مقالة في مجلة الشرق الأوسط في خريف عام (2005 م) أشارا من خلالها إلى أن العديد من الأوروبيين يشككون في نوايا إسرائيل للتوصل إلى سلام في المنطقة، ويرون في المقابل أن الفلسطينيين راغبون في السلام؛ فيما أظهر مسح أعدته المفوضية الأوروبية عام (2003 م) أن أكثر من (59%)من الأوروبيين يعتبرون إسرائيل المهدد الأكبر للسلم العالمي، مقارنة بإيران وكوريا الشمالية وأفغانستان وباكستان، بينما رأى أكثرمن (35%)من المستطلعين أن قوات الجيش الإسرائيلي تتعمد استهداف المدنيين الفلسطينيين، ورأى أكثر من نصف الفرنسيين والألمان المستطلعة آراؤهم أن على البيت الأبيض الضغط أكثر على الجانب الإسرائيلي، بينما عبر خمسهم عن ضرورة ممارسة هذا الضغط على الفلسطينيين، وأشار استطلاع أوروبي آخر للرأي عام 2003 م أن (39 %) من المستطلعة آراؤهم اعتبروا " النظام التي تتبعه إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين يشبه نظام التفرقة العنصرية الذي كان موجودا ضد السود في جنوب إفريقيا"، بينما شعر (40%) أن ما يطلق عليه " إرهاب" الفلسطينيين مبرر، وقد أشار نصف المشاركين في الاستطلاع أن المجتمع اليهودي ليس من المجتمعات الديمقراطية المنفتحة. وقد رفضت المفوضية الأوروبية نتائج هذه الاستطلاعات لانعكاسها على العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية، وذهب بها الأمر إلى حد قيام وزير الخارجية الإيطالي ورئيس المجلس الوزاري الأوروبي فرانكو

فراتيني بتفنيد نتائج الاستطلاعات قائلا : "إنها لا تعكس موقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي"، مشيرا " إلى تضامن البلدان الأعضاء مع إسرائيل، عندما وضعت حركة حماس في لوائح المنظمات الإرهابية" [20]؛ وهذا يدل على أن أوروبا لا تهتم بالرأي العام إلا إذا كان مؤيدا لوجهات النظر الرسمية فيها، أما أذا كان معارضا لها فيتم تجاهله وتبرير عدم الاهتمام به؛ ومن جانب آخر تعد هذه الاستطلاعات مؤشر على النفور الشعبي الأوروبي من إسرائيل وتأثيره على القرار الرسمي[21].

الفرع الرابع:المحددات الاقتصادية:

تربط أوروبا والوطن العربي علاقات اقتصادية قوية إلى درجة كبيرة وقد حرصت دوما على المحافظة عليها، وتظهر الأرقام والاحصاءات حجم التبادل التجاري الكبير بين أوروبا والوطن العربي، فقد بلغت قيمة الصادرات الأوروبية إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية -ومنها فلسطين- على سبيل المثال حوالي (40) مليار يورو عام (2005 م)، أما صادرات الدول العربية المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي فبلغت في المقابل (20)مليار يورو، وبلغ حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي (75%)من تجارتها الخارجية، في حين أن التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطية لا تتجاوز(6 %) من حجم تجارتها الخارجية، وتزداد نسبة واردات الدول العربية المتوسطية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (3 %) سنويا منذ عام (1995 م) [22]؛ أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فتتكون في غالبيتها من النفط، فيما لا تتجاوز نسبة المواد المصنعة المصدرة إلى أوروبا (5 %) من حجم التبادل التجاري بين أوروبا والوطن العربي[23]؛ ونلاحظ أن الوطن العربي يصدر المواد الخام إلى أوروبا ويستورد منها التكنولوجيا والمواد المصنعة، وبذلك يكون الوطن العربي عبارة عن مزرعة تحصل منها أوروبا على المواد الخام، وسوقا كبيرة تصدر إليه منتجاتها الصناعية، وقد دفعت هذه العلاقة الاقتصادية القوية أوروبا إلى تعزيز علاقاتها بالعالم العربي [24]، وذلك لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على استمرارية الإمدادات النفطية العربية. وفيما يلي سنعرج على استقراء أثر المساعدات الاقتصادية الأوروبية على أطراف عملية التسوية.

أولا: أثر المساعدات الأوروبية للاقتصاد الفلسطيني على عملية التسوية:

يقدر مجموع المساعدات الدولية للفلسطينيين بحوالي (15) مليار دولار خلال الفترة (1994م-2009م)، بمعدل (250) دولارا سنويا للفرد، وقد ازداد تدفق المساعدات السنوية تدريجيا ولقد كانت هذه الزيادات بهدف دعم خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية (2008م-2010م)، وبالتوافق مع المبادرة الاقتصادية للسلام التي طرحها كل من نتنياهو وبلير، وقد قدمت دول الاتحاد الاوروبي نسبة تتجاوز الـ (40%) من إجمالي المساعدات[25]، والتي بلغت تراكميا لفلسطين حوالي سبعة مليارات دولار منذ توقيع

اتفاقية أوسلو على شكلها الحالي[26] ، في حين قدمت الولايات المتحدة نسبة تقدر بـ (15%)، وازدادت مشاركة الدول العربية من (8% إلى 30%) [27].

ومع أنه لا يمكن التغاضي عن العديد من الإنجازات التي حققتها المساعدات الدولية، مثل تطوير البنى التحتية، وبناء بعض المقرات لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ إلا أنها لم تأتِ بأية نتيجة على المدى الطويل، بسبب الممارسات الإسرائيلية التدميرية والعدوانية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني وموارده الحيوية، ولم تجد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في توفير آليات ومصادر التطوير الذاتي للفلسطينيين أو التنمية المستدامة بعيدة المدى؛ وفشلت في تقوية المجتمع الفلسطيني وتمكينه من الاستقلال الاقتصادي وتقرير المصير السياسي؛ كما فشلت المساعدات في تعويض الفلسطينيين -كمجتمع وكأفراد- عن كافة الخسائر والأضرار التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي؛ بل لعله- وعلى العكس- ساهمت هذه المساعدات بقصد أو بغير قصد في تخفيف العبء عن كاهل دولة الاحتلال، بوصفها مجبرة عرفا وقانونا بالجوانب الاقتصادية والخدماتية الاجتماعية للفلسطينيين.

إن هدف إيجاد تنمية بعيدة المدى لم يتحقق، لأن المساعدات الأوروبية بطبيعتها لا تحمل الطابع التنموي بقدر ما هي مساعدات جارية تدعم الموازنة وتمكن السلطة من الاستمرار وسداد التزاماتها وذلك من خلال برنامج الدعم النقدي؛ وإن الهدف النهائي لسياسات الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع التنمية الفلسطينية، والذي يكمن في التوصل إلى بناء دولة فلسطينية متصلة وديمقراطية وقابلة للحياة، أمر لم يتحقق أيضا رغم استنفاذ سياسات العون وفق الأجندة المتبعة[28]

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أحدا لا يتوقع أن يكون هناك نمو حقيقي للاقتصاد الفلسطيني في المدى المنظور، وذلك في ظل تحكم الاحتلال وانتهاكه للموارد الطبيعية الفلسطينية الرئيسة وفي طليعتها الأرض والمياه؛ والاتحاد الأوروبي، بوصفه تجمعا لدول قوية تضم اثنين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وبوصفه أيضا الشريك التجاري الأول لدولة الاحتلال، فإنه يتحمل إلى جانب مسؤوليته التاريخية عن القضية الفلسطينية، مسؤولية أخلاقية بخصوص التوصل لحل للصراع في الشرق الأوسط، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا سياسيا أكثر فاعلية في عملية السلام[29]، وألا يكتفي بكونه مجرد ممول لهذه العملية التي تسير مؤشراتها في الأعم الأغلب لمصلحة إسرائيل.

ثانيا: أثر الدعم الاقتصادي الأوروبي لإسرائيل على عملية التسوية:

إن العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية يمكن أن توجز بجملة واحدة ملخصها "اجتماع الفرصة والاستجابة"، حيث كانت الفرصة الأوروبية دائما على مقاس الرغبة الإسرائيلية، وبالمقابل كانت استجابة إسرائيل على قدر الفرصة وربما تزيد؛ ولم تكن تلك العلاقات ناشئة أو عادية

ومحكومة بمعايير اقتصادية صرفة، بل هي علاقات تاريخية استراتيجية قررتها عوامل سياسية وثقافية وأمنية وأيديولوجية؛ ولم يقرر الاقتصاد فيها أمور السياسة، بل إن السياسة هي التي أملت العلاقة الاقتصادية، بحيث يمكن بسهولة ملاحظة المشروع الاقتصادي الموازي لنفس المشروع السياسي، وتحاول دعاية أوروبا الإيحاء بأن علاقتها مع إسرائيل مزعجة ومفروضة عليها بالضغط الأمريكي.

إن الأهم في هذا السياق هو تمكين أوروبا لإسرائيل علميا واستمرارها في رفع إنتاجية العمل لديها بحيث صارت على مستوى دولي، فقد كان لأوروبا دورا حاسما من خلال حجم ما وفرته على هذا الصعيد لإسرائيل والذي يقدر تراكميا ما بين عامي (1949م- 2009م) بحوالي (600) مليار دولار، ولو قصرنا الأمر على الصادرات الصناعية عدا الماس، فإن حصة الاتحاد الأوروبي ترتفع إلى (32%)، أي أكثر من نصيب الولايات المتحدة الذي يبلغ (28%) ؛ ويظهر تحليل الأرقام أن أوروبا محطة عبور لتجارة إسرائيل الخفية مع دول "معادية" لها تحرص على التعامل من خلال قناع أوروبي؛ لقد وفرت أوروبا لإسرائيل طاقة إنتاجية، في حين تشبع الفلسطينيين شروطا سياسية مقابل تلبية بعض حاجاتهم الاستهلاكية التي تختلف نوعيا عن الطاقات الإنتاجية التي منحت لإسرائيل[30].

الفرع الخامس: المحددات الأمنية:

حافظت أوروبا على أمنها" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة" بتعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي باعتباره المؤسسة الأولى التي تقع على عاتقها مسئولية الدفاع والأمن، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تعد أوروبا معرضة لخطر الأسلحة النووية والتقليدية، ونتيجة لأحداث البلقان بداية تسعينيات القرن الماضي، أدركت أوروبا أنها معرضة لمجموعة من الأخطار التي تهدد استقرارها، وأن الولايات المتحدة لا ترغب في التدخل في كل مشكلة تواجهها، وأن عليها أخذ زمام المبادرة لحل مشاكلها بنفسها دون الاعتماد على غيرها، فهناك قدرات عظيمة لدى دول الاتحاد تكفل توفير الأمن لها والدفاع عن مصالحها، مما قادها إلى إنشاء مؤسسة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وأقرتها في معاهدة ماستريخت عام (1993م) [31]؛ وسعت أوروبا لتأكيدها في" معاهدة أمستردام "عام (1997م)، التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من أول (مايو 1999م)، وكان خافيير سولانا أول منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

تدرك أوروبا أنها لا يمكن أن تكون مستقرة وآمنة والبلدان العربية القريبة منها مضطربة؛ فالأمن الأوروبي العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي لا يمكن أن يستقر في ظل هذه الاضطرابات التي قد تنتقل إلى الداخل الأوروبي، مما يستدعي وجود دور أوروبي فاعل للمحافظة على استقرار الدول المتوسطية؛ فالمشكلات التي تعاني منها أوروبا مثل: الهجرة غير الشرعية، وتلوث البيئة، ومكافحة الإرهاب، لا يمكن حلها منفردة، وإنما بمساعدة بقية الدول المجاورة لها وخاصة الدول العربية[32]؛ وصار التعاون

بعد أحداث(11سبتمبر 2001 م) بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لمواجهة "الإرهاب" والمحافظة على استقرار المنطقة، من الضرورات التي يعمد الاتحاد الأوروبي للمحافظة عليها [33] ؛ حيث تدرك أوروبا أن هذه الاضطرابات يمكن أن تنتقل إليها عن طريق الجاليات العربية المتواجدة على أراضيها أو عن طريق الهجرة غير الشرعية؛ لذا عمدت معاهدة أمستردام لإعادة صياغة أهداف الاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع، من خلال استحداث المؤهلات والقدرات العسكرية وغير العسكرية، وهي ما تعرف بمهمة "باترسبيرغ" التي تتعدد مهامها بين الإنقاذ و"حفظ السلام "و القيام" بعملية صنع السلام"؛ فقد كشفت أحداث كوسوفو القصور الأمني في البيت الأوروبي، وأكدت على ضرورة وجود سياسة أمنية أوروبية موحدة للدفاع والأمن، ولهذا الغرض عقدت قمة هلسنكي في (ديسمبر1999 م)، والتي اتفق الزعماء الأوروبيون فيها على ضرورة إنشاء قوة لحفظ الأمن تعمل بكفاءة وشفافية بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، والتزمت بتأسيس قوة للانتشار السريع بحلول عام (2003 م)، بمقدورها نشر (60000) جندي خلال (60) يوما للمساعدة على تنفيذ مهام "باترسبيرغ" [34].

إنه من البديهي القول بوجود ارتباط معين بين حركة السلاح بين طرفين دوليين وسياستهما الخارجية، إذ أن لحركة السلاح خلفيات وأهداف عدة منها: الوجهة الاستراتيجية من حيث تأثير هذه المبيعات على ميزان القوى العسكرية؛ والأهداف الاقتصادية لجهة فتح السوق للخارج؛ والغايات العسكرية؛ أما الاتجاه الأخير فهو سياسي، فمساعدات الأسلحة تكون مشوطة دائما بشرط خفي أو ضمني يقوم في الحد الأدنى على التنسيق في السياسة الخارجية، وقد يصل إلى حد امتلاك أو مصادرة أو التحكم بالقرار السيادي الوطني[35].

لقد كانت العلاقات العسكرية بين إسرائيل ودول أوروبا أساسا تعتمده إسرائيل في تجهيز جيشها، حيث أقامت علاقات عسكرية مع أكثر من دولة أوروبية وحققت لنفسها مكاسب على أكثر من صعيد، خاصة التسلح والتدريب وتبادل الخبرات، فضلا عن التبادل العلمي والتقني في المجالات العسكرية المتنوعة، ثم خططت إسرائيل لإقامة علاقات وتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد ككل تنفذ عبرها من فقرة الأمن والدفاع الواردة في نظام الاتحاد، ليكون مفعول أي اتفاقية توقع معه منسحبة الآثار على كامل دول الاتحاد بقدر الإمكان؛ ولقد أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن بعض الدول الأوروبية هي الأساس في عملية توريد السلاح وتأتي بعد أمريكا مباشرة وهي: فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، بولونيا، رومانيا وغيرهم؛ أما في مجال التدريب فبعد اضطراب العلاقة مع تركيا التي كانت تؤمن لها الكثير في هذا المجال؛ سعت إسرائيل إلى أوروبا لإيجاد ضالتها من حقول التدريب. وفي تأثير العلاقات العسكرية مع إسرائيل على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فإن اهتمام أوروبا بإسرائيل هو نتيجة مصالح تؤمنها عبرها[36].

الفرع السادس:محددات حقوق الإنسان:

يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز حقوق الإنسان في العالم سواء داخل دوله أو خارجها، فهو يهتم بحقوق الأقليات والمشردين والمرأة ويركز على الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية، يتضح ذلك من خلال اتفاقيات التعاون والتجارة التي عقدها الاتحاد مع شركائه، ويعتبر الالتزام بهذه البنود شرطا أساسيا على الدول التي تسعى إلى عضويته[37].

وقد تم إضافة بند للبيان التأسيسي في برشلونة للشراكة الأورو -متوسطية عام (1995م) يدعو إلى" تطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير وتأسيس الجمعيات لأهداف سلمية، وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية من دون أي تمييز بسبب عرق أو جنسية أو دين، وضرورة احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعات هذه الدول وتشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكره الأجانب"[38]؛ وهذا يعكس مدى الاهتمام الأوروبي القوي بحقوق الإنسان، وتأثير هذه القضية على السياسة الخارجية الأوروبية في علاقاتها الدولية. كما دعم الاتحاد الأوروبي النشاطات الخاصة بحقوق الإنسان وذلك من خلال المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينفق عليها الاتحاد الأوروبي ما يقارب المائة مليون يورو سنويا بهدف تحقيق ما يلي:[39]

أ- تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون.

ب- دعم عملية إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى العالم.

ت- مكافحة التعذيب والإفلات من العقوبة وتعزيز منصات المحاكم الدولية والمحاكم الجنائية.

ث- مكافحة العنصرية والخوف من الأجانب والتمييز ضد الأقليات والأهالي الأصليين لبلد معين.

ولهذا قام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على الصرب وبورما وزيمبابوي لانتهاكها حقوق الإنسان[40]؛ إلا أن مواقف أوروبا المزدوجة من انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين يثبت عدم مصداقية الاتحاد الأوروبي في ادعائه بأنه يدافع عن هذه الحقوق، فكل الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ابتداءً من عام (1948م) وصولا إلى اللحظة الراهنة لم يتخذ بشأنها أي إجراء عقابي. ولم يفعل الاتحاد الأوروبي المادة الثامنة من اتفاقية الشراكة الأوروبية- الإسرائيلية الخاصة باحترام حقوق الإنسان التي تنص على" أن تستند العلاقات بين الأطراف وشروط هذه الاتفاقية ذاتها، إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، والتي تقود سياساتهم الداخلية والخارجية، وتشكل عنصرا رئيسا من الاتفاقية "[41]؛ وقد عبرت منظمة هيومن رايتس ووتش عن "خيبة أملها من تدني القاسم المشترك" بين دول الاتحاد الأوروبي حول حماية حقوق الإنسان، حيث تعيق حكومات بعض الدول

الأوروبية - التي تفضل المجاملة- حكومات دول أوروبية أخرى ساعية لمعالجة أكثر حزما للإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان[42].

كما لم يلزم الاتحاد الأوروبي إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام (1949 م) والتي بموجبها" تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال"، كما تضع المادة (146) من الاتفاقية التزامات محددة على الأطراف السامية المتعاقدة، بما في ذلك" اتخاذ إجراءات تشريعية، لملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة وتقديمهم إلى المحاكمة أو تسليمهم لطرف ثالث متعاقد معني بمحاكمتهم[43]. ولا يعطي الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان تلك الأهمية التي يوليها لمصالحه الاقتصادية، فإذا كان هناك نظام قمعي يحافظ على مصالح أوروبا الاقتصادية ويتمتع بعلاقات سياسية قوية معها، فإنه لا يتحدث عن انتهاكاته لحقوق الإنسان مثل إسرائيل وغيرها من الدول، أما إذا كان النظام المستبد والمنتهك لحقوق الإنسان لا يتماشى مع السياسات الأوروبية، فإنها تستخدم حقوق الإنسان ذريعة لمعاقبته وعزله، وهذا ما أكدته منظمة العفو الدولية من خلال إصدار العديد من التقارير خلال السنوات الماضية؛ والتي تظهر التقصير الواضح والصريح في حماية حقوق الإنسان، فمازالت دول جنوب المتوسط الشريكة للاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار المتوسطية، تمارس أبشع أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان كالتعذيب، والقتل، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي، وفرض القيود على حرية التعبير، وانتهاك حقوق المرأة، وعدم محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات في هذه البلدان، رغم تعهد الاتحاد الأوروبي والتزامه بتعزيز وتدعيم مبادئ" احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية "في علاقاته مع شركائه الاقتصاديين في الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، إلا أنه لم يفعل شيئا لحماية حقوق الإنسان في هذه الدول، وتقاعس عن التدخل والتطبيق العملي والفعال لبند حقوق الإنسان في المادة (2) المشتركة سواء على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو على الدول الشريكة معه في اتفاقيات اقتصادية، مثل اتفاقيات الشراكة الأوروبية الموقعة مع معظم الدول العربية المتوسطية[44] ، مما جعله متواطئا مع هذه الدول في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. كما طغت المصالح الاقتصادية وتدابير مكافحة الإرهاب على موضوع حماية حقوق الإنسان بصفة خاصة، فبعد تعثر الشراكة السياسية والأمنية نتيجة تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط، شكلت مواضيع مكافحة الإرهاب والمصالح الاقتصادية، الأرضية المشتركة التي تتوافق عليها الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوار السياسي بينهما[45] ؛ ولا يمارس الاتحاد الأوروبي أي ضغط سياسي أو اقتصادي على شركائه المتوسطيين الذين وقعوا معه اتفاقية الشراكة الاقتصادية، بهدف تحسين سجلهم في مجال حقوق الإنسان ولا يلجأ لتفعيل البنود الخاصة والمشروطة في اتفاقيات الشراكة من أجل الضغط على هذه الدول لتحسين سجلها في مجال احترام حقوق الإنسان أو تكريس الديمقراطية[46].

المطلب الثاني: مدى فعالية الدور الأوروبي لدى أطراف عملية التسوية:

الفرع الأول: الدور الأوروبي في الضغط لإجراء الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية:

مارست الدول الغربية ضغوطا كبيرة على السلطة الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية لإجراء إصلاحات هيكلية في مؤسساتها، وقد أكد المسؤولون الفلسطينيون أن المبعوثين الأوروبيين والأمريكيين ينقلون للسلطة رسالة واحدة مضمونها أنه لن يكون هناك أي مجال لاستئناف المفاوضات بين السلطة وإسرائيل ما لم تقدم السلطة على إجراء تلك الإصلاحات [47]. ولا يعكس الإصرار على تلك الاصلاحات رغبة حقيقية لهذه الدول في تكريس الديمقراطية والشفافية في عمل مؤسسات السلطة؛ بقدر ما تعكس رغبتها في خلق الظروف المناسبة لتحييد المقاومة الفلسطينية وضمان أمن إسرائيل. وما يؤكد ذلك؛ التأييد الأوروبي والأمريكي الداعم لوجهة النظر الإسرائيلية المبنية على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالقضاء على البنى التحتية للإرهاب، كمدخل وحيد لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأنه في حال عدم قيامها بذلك فلا يجب التعويل عليها[48] ، مما أجبر السلطة الفلسطينية على الانصياع المرة تلو الأخرى لتلك المطالب.

لقد اقتنع الأور وبيون سابقا بالدعاية الإسرائيلية –الأمريكية القائلة:" بأن تعنت عرفات سبب فشل العملية السلمية، واعتمدوا أيضا على توجهات بعض القيادات الفلسطينية التي رأت في حينه أن (فردية عرفات ودكتاتوريته) تشكلان عائقا أمام تعزيز علاقاتهم مع الأطراف الخارجية، ولذلك بدأ مسلسل الضغوط الهادف لحرمان عرفات من مصادر قوته الثلاثة:(سيطرته المطلقة على القرار السياسي الفلسطيني، وقيادته للأجهزة الأمنية، وتحكمه بالمال)؛ لإعطائها لقيادات فلسطينية جديدة أكثر اعتدلا وأكثر استعدادا للقبول بالشروط الإسرائيلية[49]؛ وفي ضوء ذلك أخذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالضغط في اتجاه توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في أربعة أجهزة، وإجراء إصلاحات داخلها، لتوفير الآليات الميدانية التي تلزمها بمحاربة المقاومة الفلسطينية، وتكون قيادة هذه الأجهزة مسؤولة أمام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بوصفهما الممولين الرئيسيين لها.

وبعد اجتياح إسرائيل للضفة الغربية وفرضها الحصار على مقر إقامة الرئيس عرفات في المقاطعة برام الله بداية عام (2002م)، تجرأ عدد من المسؤولين الفلسطينيين تحت ذريعة وجوب فك الحصار المفروض على الرئيس بالمطالبة بضرورة إجراء الإصلاحات[50] ، حيث اضطر الرئيس عرفات بعد تخفيف الحصار المفروض عليه، لإلقاء خطاب في المجلس التشريعي أكد فيه على ضرورة الإلتزام بمبدأ فصل السلطات واحترام حقوق الإنسان، كما دعا إلى"ورشة عمل لمراجعة المسيرة بايجابياتها وسلبياتها " لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قواعد صلبة من الديمقراطية، وسيادة القانون ونزاهة القضاء، وإعادة بناء الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والبنية التحتية[51]، وفي اليوم التالي سارع المجلس لتبني إعلان "تطوير وإصلاح مؤسسات السلطة"خاصة في المجال القانوني والدستوري، والسلطة

القضائية والتنفيذية، وإقرار مسودة "المقترحات المتعلقة برؤيته للإصلاح والتغيير[52]، وارتكز هذا الإعلان على توصيات لجنة روكارد الصادرة في عام (1999م).

ولكي يؤكد الرئيس عرفات التزامه بتنفيذ هذه الإصلاحات سارع إلى تعيين حكومة جديدة برئاسته مستحدثا ما عرف بوزير"الإصلاح" للمالية في (6 يونيو 2002م)، وأصدر مرسوما رئاسيا تم بموجبه تشكيل" اللجنة الوزارية للإصلاح "لإعداد هذه الخطة والإشراف عليها، واعتمدها مجلس الوزراء في (23 يونيو 2002م)، والذي رأى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في مؤسسات السلطة خلال مائة يوم من تاريخ اعتمادها[53]، فردت اللجنة الرباعية في بيانها الصادر بتاريخ (17 يوليو 2002م) الذي تلاه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان على الخطة الفلسطينية للإصلاح، بقوله أن: "اللجنة الرباعية تدعم بشكل قوى هدف ايجاد حل نهائى للنزاع الاسرائيلى – الفلسطينى، واتفقت على أنه من خلال جهود مكثفة حول الأمن والاصلاح من قبل الجميع، سيتم التوصل إلى هذا الحل في غضون ثلاث سنوات "[54].

ولمتابعة الإصلاحات الواردة في خطة خارطة الطريق، كونت" اللجنة الرباعية" مجموعة عمل دولية رئيسية "انبثق عنها سبع مجموعات لمتابعة مواضيع الإصلاح في مجالات: (الانتخابات، والاقتصاد ،ودعم القطاع الخاص، والمحاسبة المالية، والوزارات وقطاع خدمة الموظفين المدنيين، والمجتمع المدني والحكم المحلى، والقضاء وسيادة القانون)، وأشرفت كل مجموعة من هذه المجموعات على مجالها بالتعاون مع فريق عمل فلسطيني(...)، واعتمدت المنح المقدمة للشعب الفلسطيني لكل مجال من هذه المجالات على التقارير التي يقدمها الفلسطينيون، وتقارير اللجان الفرعية المقدمة لاجتماعات الدول المانحة كشرط رئيس لتقديم الدعم المالي للسلطة [55]، ورغم كل ذلك، بقي الحصار مفروضا على عرفات، وازدادت الضغوط عليه حدة. ونتيجة لذلك صادق الرئيس عرفات في عام (2003م) على القانون الأساسي الذي تم تعديله لاستحداث منصب رئاسة الوزراء الذي يخضع لمساءلة البرلمان[56]، وعين محمود عباس كأول رئيس للوزراء في (مارس 2003م) وأعطاه جزء من صلاحياته، إلا أن حدة الصراع بين الرئيس عرفات ورئيس وزرائه الجديد ارتفعت، فأجبر محمود عباس على الاستقالة من منصبه في (يوليو2003م) ليخلفه أحمد قريع[57].

المقاصد الكامنة وراء المطالبة بالإصلاحات:

لم تنس الدول الأوروبية وهي تسعى لبلورة موقف بشأن الدولة الفلسطينية (المستقبلية) أن تستخدم مسألة المساعدات ضمن إطار ممارسة الضغوط للقبول برؤيتها لعملية السلام، وذلك من خلال برامج محددة حملت عناوين إصلاح السلطة ومؤسساتها، وكانت أكثر تحديدا بتقديم مشروعات لإصلاح مرافق بعينها في السلطة الفلسطينية- كما أسلفنا- مثل الأجهزة الأمنية، ومنظومة القضاء، والمؤسسات المالية ...إلخ. وعبرت أوروبا صراحة وكما جاء على لسان منسق سياساتها الخارجية خافيير سولانا أثناء زيارته للقدس في الثاني عشر من (يوليو 2005م) في إطار مساعي الاتحاد لتشجيع إسرائيل

على إتمام خطتها الهادفة إلى الانسحاب من غزة بأن الاتحاد الأوروبي: "يريد أن يساعد على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني" معتبرا ذلك خطوة مهمة على طريق دولة فلسطينية طال انتظارها، والتي إذا ما تحققت؛ جنت أوروبا من ورائها استقرارا في الشرق الأوسط مطلوبا أمنيا واستراتيجيا"[58]. وفي المقابل فإن قيادة السلطة، معنية باستمرار تدفق الموارد اللازمة لتأمين مقومات الحياة في الإقليم الذي تديره[59]، وهي موارد تأتي أساسا من (الدول المانحة) أو (الدول الراعية لعملية السلام) على ما في ذلك من اشتراطات سياسية، الأمر الذي قد يضطرها إلى تكييف ذاتها مع هذا الواقع، بغض النظر عن حقيقة رغباتها.[60]

لقد أثارت مطالب الدول المانحة بالإصلاح سخط الفلسطينيين، ففي حين تطلب السلطة ببناء مؤسسات إصلاحية والمضي قدما في بناء مؤسسات إدارية مهنية تنسجم مع معايير الدول المتقدمة؛ يخضع الشعب الفلسطيني في ذات الحين للاحتلال، ويفقد سيادته الوطنية، ولا يتمتع بحرية التنقل نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية ونشر الحواجز، كما يفتقد للأمن الداخلي والاستقلال المالي [61]، ولم يقدم له الغرب إزاء ذلك سوى النصح والإرشاد.

ومن هنا يتضح أن الإصلاح ومحاربة الفساد المستشري في السلطة الفلسطينية ونشر الديمقراطية لم يكونا يوما ما هدف أوروبا وأمريكا، وإنما كانا غطاء لفرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الشعب الفلسطيني لتقديم مزيد من التنازلات السياسية، وإجباره على الخضوع للمطالب الإسرائيلية؛ فعندما كانت أمريكا تجد في الرئيس عرفات الوحيد القادر على تقديم التنازلات المطلوبة، تم التساهل معه ولم تطالبه بفصل السلطات وإجراء الانتخابات التي كان موعدها في (مايو 1999م)، ولكن عندما رأت موقفه المعارض لتقديم مزيد من التنازلات؛ طالبته بإجراء الانتخابات والاصلاحات!!

الفرع الثاني: تأثير اللوبي الصهيوني الأوروبي على مواقف الاتحاد الأوروبي من عملية التسوية:

لقد سبقت أنشطة جماعات الضغط المؤيدة لـ" إسرائيل" تأسيس "إسرائيل" نفسها، حيث مارست جماعات الضغط اليهودية والصهيونية نفوذا كبيرا ومتواصلا على السياسات والاستراتيجيات الأوروبية طوال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، بل يمكن القول طوال القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ فبدون الدعم غير المحدود من الحكومات الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لم يكن المشروع الاستعماري في فلسطين لينجح أبدا. فقد استخدمت جماعات الضغط المصالح المالية والاستثمارية في جهودها التي بذلتها للتأثير على السياسة، تماما كما استخدمت الأحزاب السياسية الأساسية مركزة على كامل الطيف السياسي من اليسار إلى الجناح اليميني المتطرف؛ وفي كل الأوقات بذلت جماعات الضغط ما في وسعها لربط "إسرائيل" بالاستراتيجيات الكبرى للدول الأوروبية لدرجة تسخير هذه الاستراتيجيات لتحقيق أغراض الاستراتيجية

الصهيونية الكبرى، وبعد نجاحها في جعل السياسة في واشنطن تميل باتجاه مؤيد لـ "إسرائيل" منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حول لوبي "إسرائيل" في الولايات المتحدة اهتمامه مؤخرا باتجاه أوروبا؛ وبالفعل هناك علامات على حدوث تقدم كبير في هذا الاتجاه، إذ تقود العديد من المنظمات حاليا هذه المهمة في بروكسل وغيرها من العواصم الأوروبية، ومن الجهود التي بذلت في هذا الإطار قيام رئيس الوزراء الإسباني الأسبق خوسيه ماريا آزنار بإطلاق مبادرة "أصدقاء إسرائيل" في (31 مايو 2010م). أما السمة البارزة للتحركات التي يقوم بها اللوبي الصهيوني فهي إقناع الأوروبيين بأن بعض الانتقادات الموجهة لـ "إسرائيل" يمكن أن تعد شكلا من أشكال معاداة السامية، وقد كان من الواضح أن المجموعات المؤيدة لـ "إسرائيل" تستغل تاريخ المعاناة اليهودية في أوروبا لثني السياسيين الحاليين عن اتخاذ مواقف متشددة ضد الاضطهاد الإسرائيلي للسكان في فلسطين المحتلة؛ ويعكس التأثير الحالي للوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأوروبية طبيعة العلاقة التكافلية لعلاقة ولدت من رحم النفعية السياسية والمصالح الاستراتيجية.

وإذا كان تأثير اللوبي الصهيوني يظهر في السياسات الفردية للدول الأوروبية، فإنه يتجلى بوضوح أكثر في سياسات الاتحاد الأوروبي الجماعية، فعلى الرغم من سجل "إسرائيل" الأسود، الذي لا يخفى على أحد في مجال حقوق الإنسان، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي في (يونيو 2008م) برفع مستوى العلاقات معها، وهي الخطوة التي بينت بشكل ملحوظ مدى تفشي نفوذ اللوبي الصهيوني داخل الاتحاد الأوروبي؛ وقد تجلى مثال آخر صارخ على تأثير اللوبي على سياسة الاتحاد الأوروبي في (نوفمبر 2009م) ، حينما أصدر الاتحاد الأوروبي مسودة "مشروع سياسة" وضعتها الحكومة السويدية التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد في ذلك الوقت؛ وقد اقترحت المسودة الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية، غير أنه بعد أسبوع واحد وإثر احتجاجات قوية من جانب "إسرائيل" ومنظماتها، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانا حذف فيه الإشارة السابقة التي تنص صراحة على أن القدس الشرقية يجب أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، ودعا بدلا من ذلك لجعل القدس عاصمة لكل من "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المستقبلية كجزء من أي تسوية سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

وربما عبر خافيير سولانا بوضوح عن مدى استسلام مسؤولي الاتحاد الأوروبي للوبي الصهيوني، فقبل فترة قصيرة من مغادرته منصبه كمنسق أعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، قال سولانا في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز خلال زيارته للقدس في (20-22 أكتوبر 2009م): "ليس هناك بلد خارج القارة الأوروبية يتمتع بهذا النوع من العلاقة التي تربط إسرائيل بالاتحاد الأوروبي"، وأضاف "واسمحوا لي بأن أقول بأن إسرائيل هي عضو في الاتحاد الأوروبي دون أن تكون عضوا في المؤسسات، فهي عضو في كل برامج الاتحاد، وتشارك في كل برامجه"؛ وقد

، توجت مثل هذه المواقف لعدد المسؤولين أوروبيين كبار إلى سياسات، مما سمح لـ "إسرائيل" بأن تصبح المشارك الخارجي الرئيسي في "إطار برامج" الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي، كما سمح لشركات الأسلحة الإسرائيلية أن تصبح مؤهلة للحصول على تمويل الاتحاد [62]. ومن أجل رؤية أكثر دقة للعلاقة الأوروبية الإسرائيلية سنورد في عجالة أهم نقاط التقارب والاختلاف في المواقف بين الطرفين، ومدى الانحياز الأوروبي للجانب الإسرائيلي على حساب نظيره الفلسطيني:

أولا: نقاط التقارب بين المواقف الأوروبية والإسرائيلية:

يحرص الأوروبيون دائما في مواقفهم بخصوص أي حل للقضية الفلسطينية على حماية المصالح الأوروبية وعلى ضمان الاستقرار السياسي في المنطقة انطلاقا من نقاط التقارب العديدة بين المواقف الأوروبية والإسرائيلية، ومن ذلك مثلا:

أ- أن عملية السلام ستربط اقتصاد المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي واليهودي.

ب- أن حل القضية الفلسطينية سيساعد على استقرار المنطقة.

ت- حالة الاستقرار تلك ستعطي "إسرائيل" الفرصة لتكون الدولة المحورية في الشرق الأوسط.

ث- وسيؤمن هذا الوضع مصالح الدول الغربية من جهة أخرى[63].

ثانيا: نقاط الاختلاف بين المواقف الأوروبية و الإسرائيلية:

أ- يطالب الأوروبيون بإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة والشرعية الدولية، في حين يرفض الإسرائيليون ذلك.

ب- يرفض الإسرائيليون إعطاء الأوروبيين دورا مستقلا عن دور الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- يطالب الإسرائيليون بألا يتجاوز الدور الأوروبي الدعم الاقتصادي.

ث- يتحفظ الإسرائيليون على المطالب الأوروبية بتفعيل القانون الدولي الإنساني وبإدانة الانتهاكات الإسرائيلية.

ج- يفرق الأوروبيون في إطار العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل بين منتجات المستوطنات على اعتبار أنها تقع في أراضي محتلة وغيرها من المنتجات الإسرائيلية ، ويتم وسم منتجات المستوطنات وتمييزها مما يثير حفيظة إسرائيل.

ح- اعتراف برلمانات بعض الدول الأوروبية بدولة فلسطين، يثير غضب إسرائيل على الرغم من أن هذا التصويت والاعتراف غير ملزم لحكومات بلدانها وله طابع رمزي أكثر منه سياسي.

ثالثا: الانحياز الأوروبي للجانب الإسرائيلي على حساب نظيره الفلسطيني:

اتخذ الاتحاد الأوروبي في (2008/12/8م) قرارا بتعزيز علاقاته مع "إسرائيل"، مشددا على ضرورة أن يتم ذلك في موازاة الحوار بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين والدول العربية من جهة أخرى، بغية عدم التأثير سلبا على "التوازن" في عملية السلام، وأكد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أن "تعزيز العلاقات مع فلسطين سيأتي تاليا إلا أن الأمر صعب بعض الشيء مع الفلسطينيين، إذ أن الأمر أكثر تعقيدا في ظل عدم وجود دولة.[(64)]

وتدل بيانات الاتحاد الأوروبي على انحياز "أخلاقي" -كما يراه الأوروبيون- لإسرائيل (بينما يراه العرب لا أخلاقيا) عند التعبير عن بعض الوقائع؛ فعلى سبيل المثال دعا بيان البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ (2010/6/18م) في ستراسبورغ إلى الإفراج الفوري عن الرقيب الإسرائيلي جلعاد شاليت، الذي كان قد اختطف من قبل حركة حماس في (25 يونيو 2006م) والذي تم الاحتفاظ به في غزة بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين وحتى عام 2011م، دون أدنى إشارة للأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل، كما أبدت كاثرين آشتون لاحقا سعادتها لإطلاق سراح ذلك الجندي في (2011/10/12م)، وشكرت كل من ساهم في ذلك وخاصة المفاوضين المصريين والألمان، دون أية إشارة لحركة حماس أو للأسرى الفلسطينيين، كما أكدت على إدانة الاتحاد الأوروبي لعملية إيلات التي حدثت في (2011/8/18م)، وأوضحت "أن أمن الشعب الإسرائيلي هو من أولويات الاتحاد"؛ كما أبدت آشتون في (2011/9/10م) أسفها للهجوم الذي قامت به حشود من المواطنين المصريين على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، والذي جاء بعد مقتل عدد من الجنود المصريين من قبل القوات الإسرائيلية على الحدود في صحراء سيناء، وخلا تصريحها من الإشارة إلى الجنود المصريين القتلى[(65)]. وفي بيانه في(مايو 2012م) جدد مجلس الاتحاد الأوروبي تأكيده على ضمان أمن "إسرائيل" وإدانة إطلاق الصواريخ من غزة[(66)]. وخلال عدوان الاحتلال الاسرائيلي على غزة صيف (2014م)، دعا الاتحاد الأوروبي لوقف القتال وأدان إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، مع إقرار حق "إسرائيل" بالدفاع عن نفسها، وضرورة مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة.[(67)]

الفرع الثالث: الموقف الفلسطيني والعربي من الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

لقد خضعت الدول العربية للاستعمار الأوروبي فترة زمنية ليست بالقصيرة، ارتكبت فيها أوروبا المجازر بحق الشعوب العربية، ونهبت ثرواتها، ونتيجة لهذا الإرث التاريخي، تحاول أوروبا إظهار اهتمامها بأمور الشرق الأوسط، والعمل على تحسين أحواله، لتتجاوز الماضي التاريخي الاستعماري[(68)]إلا أن دور اليهود في أوروبا كان فاعلا وكافيا لتغيير نظرة الأوروبيين إلى العالم العربي، فتحولت النظرة إلى العرب من كونهم ضحايا عانوا من الاضطهاد والاستعمار الأوروبي، إلى كونهم متطرفين وإرهابيين، وقد لخص (محمد حسنين هيكل) هذه النظرة الأوروبية تجاه العالم العربي بقوله: "إنه يدهشنا الذي نراه

أحيانا من اختصار الإسلام إلى إرهاب، ومن اختصار العرب إلى بترول، ومن اختصار قضية الصراع العربي -الإسرائيلي إلى حكاية معاداة السامية "[69].

إن استشراف المستقبل ينبئ أن الدور الأوروبي في حل القضية الفلسطينية يؤول إلى تراجع، وأن الضغوط الأمريكية والإسرائيلية تحاول منع الأوروبيين من تقديم مبادرات للحل؛ ورغم ذلك يحظى الموقف الأوروبي وما يمكن أن تضطلع به أوروبا من أدوار تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي باهتمام كبير في الأوساط العربية والفلسطينية، وتسعى منظمة التحرير والدول العربية إلى إيجاد دور أوروبي فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط؛ إلا أنه لا يوجد موقف عربي أو فلسطيني موحد وواضح تجاه أوروبا ودورها في تسوية القضية الفلسطينية؛ وذلك نتيجة حالة الضعف والتفتت العربي وما تشهده الدول العربية المركزية من اضطرابات وفوضى وحروب أهلية، وكذلك نتيجة الانقسام الفلسطيني الداخلي الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. ومع ذلك لا يمكن إعفاء الدول العربية ومنظمة التحرير والقوى الفلسطينية من مسؤولياتهم تجاه استثمار المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، واستغلال بعض نقاط الاختلاف بين مواقف الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتوظيفها بشكل ايجابي للضغط على الاتحاد الأوروبي حتى يتحمل مسؤولية أكبر ويكون له دور أكثر فعالية واستقلالا في المساهمة في تسوية القضية الفلسطينية.

الفرع الرابع: تراجع الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية في الفترة مابين(2014- 2016م):

أدى الانشغال الدولي بالتطورات الكبرى التي تحدث في المنطقة في عامي(2014-2015م)؛ بما تشمله من ثورات وتغيرات وصراعات ومحاولات رسم خرائط جديدة، إلى تراجع الاهتمام بالشأن الفلسطيني، وقد تعزز تراجع تأثير اللجنة الرباعية الدولية في مسار التسوية خلال عامي(2014-2015م)، ولم تتجاوز خطوات الاتحاد الأوروبي في هذا السياق سوى الشكليات فقط وذلك من خلال إقدام عدد من برلمانات دوله على اعترافات رمزية بالدولة الفلسطينية؛ كما انتقد سياسات "إسرائيل" ضد الفلسطينيين كتوسيع المستوطنات، وهدم المنازل، وحصار غزة، والجدار الفاصل في الضفة الغربية، وخطة الضم غير القانوني للقدس الشرقية، وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة صيف (2014م) دعا الاتحاد لوقف القتال وأدان في ذات الوقت إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، مع الإقرار بحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، كما دعا إلى ضرورة مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة؛ إلا أن نشاطه الدبلوماسي في عام (2015م) اقتصر على أربعة بيانات فقط.[70]
لقد أدى انصراف الاهتمام الأمريكي والأوروبي إلى قضايا دولية أخرى -يرون أنها أكثر إلحاحا- إلى تراجع حجم الجهد الدبلوماسي تجاه الشأن الفلسطيني، ومع أن الولايات المتحدة تلتزم بشكل عام سياستها

التقليدية في هذا الشأن، لكن اللافت للنظر هو فقدان تعهداتها الرسمية المعلنة لكل أشكال المصداقية، وبشكل متزايد وواضح، فالرؤية الأمريكية كانت قائمة على جر الفلسطينيين إلى مربع التنازل، وترك الإسرائيليين يبنون الحقائق على الأرض[71]؛ وعليه فإن جوهر الموقف الأوروبي لم يختلف عن الموقف الأمريكي بشكل عام خلال عامي (2014-2015م)، مع احتفاظه بهامش أكبر في نقد الممارسات الإسرائيلية، ودعم إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن دون أن يتجاوز السقف الأمريكي.[72]

وبالوصول إلى عام 2016م؛ حيث تراجع المشهد الفلسطيني عن الصدارة في الاهتمام الدولي عموما نظرا لانشغال الفاعلين الدوليين بقضايا إقليمية ودولية أخرى، وقد تابع الاتحاد الأوروبي سياساته القريبة من السياسات الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية مع الاحتفاظ بهامش اختلاف محدود ولكنه غير مؤثر. واستمر الاتحاد في تبني حل الدولتين، ولم يعترف بأي تغييرات على حدود (1967م) بما فيها القدس؛ كما طالب برلمانه برفع الحصار عن قطاع غزة.

ويعطي الإعلان البريطاني عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في يونيو(2016م) مؤشرا ولو محدودا لاحتمال ظهور سياسات أكثر تعاطفا مع الجانب الفلسطيني؛ لأن بريطانيا ظلت تمثل إحدى قوى الشد العكسي الأكثر تناغما مع السياسة الأمريكية.[73] فيما فشلت المبادرة الفرنسية التي جمعت لأجلها فرنسا عشرين من وزراء الخارجية وممثلي الدول في يونيو(2016م)، والتي حاولت من خلالها التأكيد على حل الدولتين، وتثبيت مواعيد نهائية للتفاوض.[74] وذلك بسبب المقاطعة الإسرائيلية والتعنت الأمريكي.

المطلب الثالث: معالم دور الاتحاد الأوروبي في طرح أو تأييد مبادرات التسوية للقضية الفلسطينية:

لقد مارس الاتحاد الأوروبي دورا واضحا في إطار عملية التسوية وكانت له عدة مواقف في هذا السياق (خلال الفترة المذكورة) نستعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: الدور الأوروبي في دفع جهود التسوية في عامي (2006م -2007م):

في (نوفمبر2006م) أعلنت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مبادرة للسلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فورا بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وإلى "تشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي".[75] كما دعا وزير الخارجية الإسباني ميغيل موراتينوس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام (2007م) وضم الدول العربية لمجموعة اللجنة الرباعية. وحدد الاتحاد الأوروبي في بيان له بتاريخ (2007/1/22م) إطار التسوية على أنه "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام (1967م) وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام"[76]؛ كما رسم

الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الاستراتيجية نحو التسوية في بيان أصدره في (2007/11/25م) أي قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام، تحت عنوان "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي"[77]، وحدد الأسس التي يقوم عليها السلام وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقات السابقة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، وتدعو تلك الاستراتيجية إلى قيام اللجنة الرباعية وبمساندة من المجتمع الدولي برعاية عملية السلام.[78] وإلى "استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقا لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديمقراطية في الدولة الفلسطينية بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي، مع وضع الاتحاد برامجه ونشاطاته بشكل يساهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين"[79].

وبعد انعقاد مؤتمر أنابوليس، وصف سولانا نتائجه بأنها "انجاز باهر"، وقال إن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد هي " لجعل دور الاتحاد خلاقا أكثر، وايجابيا أكثر، وطموحا أكثر"[80]، وطالب سولانا "إسرائيل" بالالتزام بتفاهمات "أنابوليس"، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية[81]، كما دعا مجلس الأمن إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية.[82]

الفرع الثاني: تأثير الاتحاد الأوروبي في استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية:

دخلت العملية التفاوضية حيز التجميد بعد سقوط حكومة أولمرت زعيم حزب كاديما وصعود بنيامين نتنياهو زعيم الليكود إلى سدة السلطة في(2009م)، متحالفا مع الأحزاب اليمينية الدينية والقومية الأخرى؛ وفي تلك الفترة لم تفلح جهود إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، فلا حكومة نتنياهو رضيت ولو بمجرد وقف جزئي ومؤقت للاستيطان، ولا القيادة الفلسطينية رضيت بأقل من ذلك، رغم أن هذه الفترة لم تخل من بعض الاجتماعات الاستكشافية التي جرت بين الطرفين في أكثر من مكان، من دون أن تفلح في تضييق الفجوة بينهما[83]؛ ولعل هذا الوضع بالذات قد أثار بعض التساؤلات عن دوافع استئناف المفاوضات في هذه الظروف، وخصوصا أنه لا يوجد في الواقع ما يدل على أن إسرائيل تزحزحت عن موقفها، ولو قيد أنملة، بدليل مواصلتها لأنشطتها الاستيطانية في الضفة والقدس، وإصرارها على الاعتراف بها كدولة يهودية حصرا؛ وفي هذا الإطار ذكر صائب عريقات الأسباب التي دفعت القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات؛ والتي كان من بينها صدور توجهات من الاتحاد الأوروبي بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة كافة(...) بأنها غير شرعية ولاغية وباطلة؛ مع وجوب وقف النشاطات الاستيطانية كافة في(الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري المحتل)[84]. كذلك كان من بين الأسباب حصولهم على وثيقة خطة تؤكد أن مرجعية

عملية السلام تتمثل بتحقيق الدولتين على حدود (1967م)، مع تبادل أراض متفق عليه؛ إضافة لإقرار جدول أعمال يشمل كافة قضايا الوضع النهائي من دون استثناء، ونبذ الحلول المرحلية والانتقالية؛ مع تحديد سقف زمني للمفاوضات قدره (6-9 أشهر)؛ والإفراج عن الأسرى الذين اعتقلوا قبل نهاية العام(1994م) على أربع دفعات[85].

وأضاف عريقات: " إننا لم نحصل على ذلك من أميركا والمجتمع الدولي دون ثمن؛ إذ وافقنا على استئناف مفاوضات الوضع النهائي لفترة (6- 9 أشهر)؛ وتنفيذ ما علينا من التزامات حسب الاتفاقيات الموقعة؛ والامتناع عن السعي للحصول على عضوية المؤسسات والمواثيق والمعاهدات الدولية لفترة (6- 9 أشهر)[86].وفي (مايو2012م)أكد بيان مجلس الاتحاد الأوروبي تأييده لتبادل الرسائل بين "إسرائيل" والسلطة في(أبريل2012م)، وعلى ضرورة استئناف المفاوضات على أساس بيان الرباعية في (2011/9/23م)[87].

الفرع الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة أوباما للسلام عام(2011م):

طرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطة سلام في المنطقة في خطاب له بتاريخ (2011/5/19م)، وكان جوهر مشروع أوباما يقوم على دعامتين:[88]

الأولى: إقرار فلسطيني بـ"دولة يهودية للشعب اليهودي"، حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبين؛ "إسرائيل" كـ"دولة يهودية" ووطن لـ"الشعب اليهودي"، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام، وتستند حدود الدولة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى خطوط عام(1967م) مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.

والثانية: ترك كافة الأمور بكيفية أو بأخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، حتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات.

وقد رحبت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، بحسب المتحدثة باسمها مايا كوتشيغاتشيك، "بشدة بتأكيد أوباما على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود عام(1967م)، مع تبادل أراض يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترفا بها من قبلهما"، كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تأييدها لخطاب أوباما معتبرة أنه قد يكون مخرجا للتقدم إلى الأمام؛ لكن ميركل أوحت باستعداد مسبق للتراجع عن تأييد هذا الموقف باعتقادها أن الاقتراح الذي يستند إلى حدود (1967م) وبحث مبادلة الأراضي؛ سيكون شيئا جيدا ومسارا ممكنا؛ بينما أعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ عن دعمه لموقف الرئيس الأمريكي الذي مفاده أن حدود إسرائيل وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط عام (1967م) مع تبادل (أراض) متفق عليه بين الجانبين.[89]

الفرع الخامس: ربط الأوروبيين بين الثورات العربية وبين جهود التسوية للقضية الفلسطينية:

شاب الموقف الأوروبي هواجس -شأنه في ذلك شأن الموقف الأمريكي- من أن تؤدي التغيرات في الدول العربية إلى تعزيز التيار الشعبي الرافض للتوجهات الرسمية العربية تجاه "اسرائيل"، سواء بسبب تنامي فرص الحركات الإسلامية في الوصول للسلطة، أم بسبب تنامي دور الشارع العربي في القرار السياسي، وهو شارع تغلب عليه المعارضة لتقديم التنازلات لإسرائيل، لذا حثت أوروبا الأطراف على الإسراع في إتمام عملية التسوية، حيث قامت كاثرين آشتون بزيارة المنطقة في (15 يونيو2011م) حيث التقت المسؤولين في كل من فلسطين والأردن و"إسرائيل" ومصر، وأشارت إلى "أن التطورات المتسارعة في المنطقة العربية تدعو للإسراع في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي"، وعادت آشتون لزيارة "إسرائيل" في (2011/8/29م) والتقت بعدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين، وأصدرت بيانا في ختام الزيارة أشارت فيه إلى أن التغيرات التي تجري في الجوار تحثنا على الإسراع في تقدمنا في المحادثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.[90]

المطلب الرابع: المواقف السياسية الأوروبية من بعض القضايا الرئيسة داخل الساحة الفلسطينية:

الفرع الأول: الموقف الأوروبي من الدولة الفلسطينية:

اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية في بلورة موقف، وتحديد رؤية للدولة الفلسطينية، فعبرت عن هذا التصور في النقاط التالية[91]:

أ- السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا سبيل آخر غير ذلك، ومن ثم فإن عمليات "العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية مرفوضة أوروبيا والوصف الذي تطلقه أوروبا على مثل هذه العمليات هو "الإرهاب".

ب- المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو "الأرض مقابل السلام".

ت- الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة هو قرارات الأمم المتحدة ولا سميا القرارات أرقام (242، 338، 1379).

ث- الظرف الإقليمي المهئ لبروز هذه الدولة إلى النور هو مبادرة الملك عبد الله التي تبناها العرب في قمة بيروت عام 2002م والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

ج- الآليات المعتمدة والتي من شأنها أن تسهل تنفيذ تلك الرؤية هي خارطة الطريق واللجنة الرباعية.

وخلال اجتماعه -سابق الذكر- بتاريخ (2010/6/18م) في ستراسبورغ أشار البرلمان الأوروبي إلى أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي القيام بدور سياسي يحقق النتائج الملموسة نحو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة بما يتفق مع المساعدة المالية الكبيرة والثقل الاقتصادي لأوروبا في المنطقة. وقد بقيت السياسات الأوروبية تقليديا تتمحور حول النقاط نفسها التي تضمنها بيان مجلس الاتحاد الأوروبي في (مايو 2012م)،[92] ومن بينها: التأكيد على قيام دولة فلسطينية. كما أكدت كاثرين آشتون "أنه في حال لجوء الفلسطينيين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة مستقلة؛ فإن الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد ستصوت منفردة "، وعد البرلمان الأوروبي طلب عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة شرعيا وأعلن في قرار تم تبنيه بغالبية كبرى أنه "يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني، بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفة دولة، وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء".[93] وفي إطار السعي لتحقيق تقدم في مسار التسوية فقد سلك الاتحاد الأوروبي سلوكا عمليا بقيام تسع من برلمانات دوله في عام (2014م) بسلسلة اعترافات رمزية بدولة فلسطين، كان آخرها اعتراف البرلمان اليوناني في نهاية عام (2015م).[94]

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من مدينة القدس:

اعتبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن قدر القدس هو أن تصبح عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وأضاف أن فرنسا تمتلك الإرادة في لعب دور نشط لصالح عملية السلام؛ وبالتالي يمكن تقديم ضمانات دولية بشأن المعايير والنقاط الرئيسية للتسوية النهائية: الحدود والأمن ومسألة اللاجئين الفلسطينيين وبطبيعة الحال وضع القدس؛ وأردف بأن موقف فرنسا المبدئي ثابت بشأن الوضع النهائي لمدينة القدس، حيث تعتبر فرنسا وباقي المجتمع الدولي بأن هذه المسألة يجب أن تندرج في إطار تسوية يتم التفاوض عليها بين الأطراف وفقا للقانون الدولي؛ كما أكد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون القدس" مدينة السلام"، التي قدرها أن تصبح عاصمة للدولتين؛ وبطبيعة الحال سيقوم المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب بالمساهمة عن طريق ضمانات في وضع حلول عملية لتنفيذ الاتفاق، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأماكن المقدسة[95].

وقد اتهم تقرير سري للاتحاد الأوروبي "إسرائيل" باستخدام وسائل مثل(توسيع المستوطنات، وهدم المنازل، وسياسات الإسكان التمييزية، والجدار الفاصل في الضفة الغربية)، كأداة في سعيها الحثيث "لتنفيذ خطة الضم غير القانوني للقدس الشرقية" [(96)]. وفي اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عقد بتاريخ(2009/12/8م) في بروكسل، ظهر تباين في مواقف دول الاتحاد تجاه وضع مدينة القدس، حيث برزت خلافات رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية التي كانت تنص على أن شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين، فجاء نص بيان وزراء الخارجية على أنهم "يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية(...)، ويطالبون كافة الأطراف التوقف عن أية ممارسات استفزازية، ووجوب أن تؤدي المفاوضات إلى حل وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين ".[(97)] وأصدر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المجتمعون في بروكسل بتاريخ (2012/12/10 م) بيانا قالوا فيه أنهم لا يعترفون" بأي تعديل "على مسار حدود ما قبل حرب(1967م) بما فيها ما يتعلق بالقدس إلا إذا توافق الطرفان على ذلك وأدان الوزراء الأوروبيون أيضا عمليات تدمير منازل فلسطينية في القدس الشرقية وأكدوا على أنه: "يتعين تسوية وضع القدس عبر التفاوض"[(98)].

وتعليقا على الأنباء حول صدور موافقة نهائية لبناء وحدات سكنية في مستوطنة هار حوما الإسرائيلية بتاريخ (2013/6/27م)، أدان وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني أليستر بيرت قرار بلدية القدس منح موافقة نهائية لتشييد (69 وحدة سكنية) أخرى في مستوطنة هار حوما الإسرائيلية؛ مضيفا أنها غير شرعية وفقا للقانون الدولي وتمثل عقبة في طريق السلام(...)[(99)]. كما أكد بيان مجلس الاتحاد الأوروبي في (مايو 2012م) على ضرورة حل مشكلة القدس كعاصمة للدولتين عبر المفاوضات[(100)].

الفرع الثالث: الموقف الأوروبي من الاستيطان الاسرائيلي:

أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في (يوليو 2008م) أن تجميد الاستيطان الذي يشكل عقبة أساسية أمام السلام هي مسألة رئيسية، وأدان أي قرار أحادي الجانب يستبق التسوية النهائية ويمس بقابلية الدولة الفلسطينية المستقبلية للحياة وبعملية السلام الجارية، وكرر مطالبه المدرج في خارطة الطريق والذي التزمت به الأطراف في أنابوليس، والمتمثل بتجميد كامل للأنشطة الاستيطانية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بـ"النمو الطبيعي "وبما في ذلك في القدس الشرقية[(101)]. وأصدرت اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط - والاتحاد الأوروبي أحد أعضائها- بيانا من واشنطن بتاريخ (2009/9/24م) يحث حكومة إسرائيل على تجميد كل النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي، ودعت السلطة الفلسطينية إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن لتحسين القانون والنظام ومحاربة التطرف العنيف ووضع حد لأعمال التحريض؛ ورحبت اللجنة الرباعية باتخاذ مزيد من

الخطوات من جانب اسرائيل لتشجيع التغيير على أرض الواقع، وشجعتها على مضاعفة تلك الجهود، وخاصة فيما يتعلق بحرية حركة الناس والبضائع[102].

كما أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وقف"كل أنشطة الاستيطان" في الضفة الغربية والقدس، وأصدر الاتحاد في (يونيو2009م[103]، وسبتمبر2009م[104]) بيانين أبدى فيهما "قلقه من استمرار الاستيطان وهدم وإخلاء المنازل بما في ذلك القدس الشرقية"، كونها تقلص امكانيات حل الدولتين الذي يتبناه الاتحاد. كما شهد العام (2010م) التباسا متزايدا ولو ببطء في العلاقات بين أوروبا و"إسرائيل"، ولا شك أن الدبلوماسية الإسرائيلية كانت أقل اطمئنانا للنشاط الدبلوماسي الأوروبي قياسا لاطمئنانها لنظيره الأمريكي(...)، فلم تؤيد أية دولة أوروبية الاستيطان بأي شكل من الأشكال، بل ذهبت بعض دول الاتحاد لاتخاذ إجراءات تنفيذية للتعبير عن رفضها له، وكان الاتحاد الاوروبي قد أكد في بيان له في (2010/9/16م) على أن "المستوطنات ليست شرعية طبقا للقانون الدولي"، وطالب البيان إسرائيل بتمديد تجميد الاستيطان من ناحية، و بـ"وقف الصواريخ والهجمات الإرهابية" على "إسرائيل" من ناحية أخرى[105](...)، ويتأكد هذا الموقف في مؤشرات أخرى مثل:[106]

أ- رفض المحكمة الأوروبية في بروكسل إعفاء المستوطنات من الجمارك، لأن المستوطنات "ليست أراضي إسرائيلية".

ب- إدامة النقابات الأوروبية مقاطعتها لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ت- إلغاء هولندا لزيارة وفد إسرائيلي، نظرا لوجود عدد من رؤساء المستوطنات ضمن الوفد.

ث- حث 26 من زعماء الاتحاد الأوروبي السابقين في رسالة وجهوها للاتحاد على فرض عقوبات على "إسرائيل" لإصرارها على مواصلة النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية؛ وقال الزعماء إنه يجب إشعارها "بعواقب تصرفاتها"، وإجبارها على دفع ثمن انتهاكها للقانون الدولي" حالها كحال أي دولة أخرى".

كما أصدرت اللجنة الرباعية بتاريخ (21 سبتمبر2010م)، بيانا عبرت فيه عن دعمها القوي لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية للتمكن من حل جميع قضايا الوضع النهائي في غضون سنة واحدة(...)؛ ونوهت اللجنة إلى أن تجميد إسرائيل بناء المستوطنات الذي يستحق الثناء والذي قررت العمل به في نوفمبر الماضي كان له تأثير إيجابي وحثت على استمراره؛ وأعادت التذكير بأن الأعمال الأحادية الجانب لأي طرف - ومن ضمنها النشاط الاستيطاني- لا يمكن أن يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات ولن يعترف به المجتمع الدولي.[107]

وكررت كاثرين آشتون في بيان لها في (2011/10/15م) الموقف الأوروبي بخصوص الاستيطان الإسرائيلي المتواصل وأبدت أسفها لقرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة خطة بناء (2600 وحدة إسكانية جديدة) في مستعمرة جفعات هماتوس، كما أبدت أسفها لإضفاء صفة المشروعية-

طبقا للقانون الإسرائيلي- على المنازل التي أقيمت في مواقع في الضفة الغربية؛ وكلا العملين مخالف للالتزامات الواردة في خطة الطريق، ولا بد من التراجع عن هذه القرارات؛ وإن البناء في جفعات هماتوس سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم(...)، وقد دعا الاتحاد الأوروبي "إسرائيل" إلى إزالة كل ما بنته من مشاريع استيطانية منذ (مارس2001م).[108] وتكرر الموقف الأوروبي بتاريخ (2011/11/2م) في بيان لآشتون تعليقا على قرار "إسرائيل" بتوسيع مستوطناتها، وردا على انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو، حيث عبرت عن قلقها العميق(...) بشأن نشاطات الاستيطان الإسرائيلية التي هي نشاطات غير قانونية طبقا للقانون الدولي في شرقي القدس، وتشكل عائقا أمام السلام، ودعت إسرائيل للتراجع عن هذا القرار.[109] وقد أشار بيان مجلس الاتحاد الأوروبي في (مايو 2012م) إلى ما يلي:[110]

أ- إدانة بناء المستوطنات والمطالبة بتفكيك كل ما بني منذ (2001م) طبقا لخريطة الطريق.

ب- إدانة تهجير وهدم المنازل في شرقي القدس، وكذلك إدانة منع النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السلمية في شرقي القدس.

ت- إدانة تردي أوضاع الفلسطينيين في مناطق (ج)، وكذلك تهجير البدو من أراضيهم، ومطالبة إسرائيل بتحمل مسؤولياتها في هذا الجانب.

ث- إدانة سلوكيات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين.

وفي بيان له من لندن بتاريخ (2012/12/1م، أعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ عن قلقه الشديد إزاء نية إسرائيل بناء (3000وحدة سكنية جديدة) بمستوطنات في الضفة الغربية والقدس؛ وأكد أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وفق القانون الدولي وتقوض الثقة بين الطرفين؛ وهذه الخطط في حال تنفيذها سوف تغير الوضع على الأرض بدرجة تجعل التوصل لحل الدولتين، والقدس عاصمة مشتركة لهما أكثر صعوبة(...)؛ وتنصح المملكة المتحدة بشدة الحكومة الإسرائيلية إلغاء قرارها؛ لأن نافذة التوصل لحل الدولتين باتت تضيق، ونحن بحاجة لجهود عاجلة يبذلها كلا الطرفين والمجتمع الدولي لتحقيق العودة للمفاوضات، وليس إجراءات تجعل ذلك أكثر صعوبة "[111]. كما أصدر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المجتمعون في بروكسل بتاريخ (2012/12/10م) إعلانا ينتقد بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية ونددوا بـ" تطرف "و"عنف" المستوطنين؛ وأكدوا أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية تهدد بجعل وجود دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب، أمرا" مستحيلا". وندد الاتحاد الأوروبي خصوصا بـ" تسريع "سياسة الاستيطان المعتمدة منذ انتهاء مفعول قرار تجميد الاستيطان المؤقت والجزئي في العام (2010م).

وانتقد الاتحاد الأوروبي أيضا اتخاذ الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو قرارا يقضي بإعادة إسكان مستوطني ميغرون في الضفة الغربية، على أراضى فلسطينية خاصة؛ وأضاف البيان:" أن سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية" غير قانونية "وفقا للقانون الدولي؛ وقال البيان إن" الاتحاد الأوروبي يدين العنف المتواصل للمستوطنين والاستفزازات المتعمدة ضد المدنيين الفلسطينيين"؛ وأضاف وزراء الخارجية الأوروبيون أن المسؤولين عن أعمال العنف هذه يجب إحالتهم إلى القضاء و"ينبغي أن تمتثل الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي"[112].

وأعربت بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله في بيان صدر بتاريخ(2013/12/20م)، عن قلقها الشديد إزاء هدم 30 مبنى يمتلكها فلسطينيون في وادي الأردن في(10 ديسمبر)، وتهجير(41) شخصا من بينهم (24) طفلا بعضهم تم ترحيلهم بالقوة للمرة الثانية في نفس الشهر. وذكر البيان أن أكثر من (600) مبنى يمتلكها فلسطينيون قد هدمت في منطقة (ج) والقدس الشرقية منذ بداية عام(2013م)، وتم توفير بعض هذه المباني بفضل تمويل الاتحاد الأوروبي؛ وتسببت عمليات الهدم هذه في تشريد حوالي (1000) فلسطيني؛ وجدد الاتحاد الأوروبي موقفه الداعي بتعهد إسرائيل بالتزاماتها فيما يتعلق باحترام الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين في منطقة (ج) ؛ بما في ذلك وضع حد للترحيل القسري للسكان وهدم المساكن والبنى التحتية الفلسطينية[113]. كما حذر سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل لارس فابورغ أندرسون في تصريحات أذاعتها المحطة الثانية للتلفاز الإسرائيلي بتاريخ (2014/4/2م) من أن إسرائيل قد تواجه "عزلة متزايدة "إذا انهارت مفاوضات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية التي يقودها حاليا وزير الخارجية الأميركي جون كيري؛ وأضاف أن" مظاهر المقاطعة لن تكون بالضرورة نتيجة مباشرة لسياسة الحكومات الأوروبية، وإنما كخطوات من مؤسسات وشركات خاصة" ؛ وأشار السفير في هذا السياق، إلى قرار عدد من شركات التأمين التقاعدي والمصارف بقطع العلاقات مع إسرائيل، على خلفية البناء في المستوطنات، مؤكدا أن" الاتحاد الأوروبي لا يستطيع التأثير على هكذا قرارات"[114]. وكما أشرنا سابقا فإن مواقف الاتحاد الأوروبي لم تتضمن في أي بيان من بياناته الإشارة إلى أي إجراء عقابي ضد "إسرائيل"، على غرار ما يجري من مواقف حيال غزة أو إيران أو سوريا.[115]

الفرع الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من حصار قطاع غزة:

أصدر البرلمان الأوروبي قرارا خلال اجتماعه بتاريخ (2010/6/18م) في ستراسبورغ يدعو فيه إلى رفع الحصار عن قطاع غزة؛ حيث ذكر البرلمان في قراره أن هذا الحصار لم يحقق هدف تقويض المتطرفين (يقصد حركة حماس)، وهو يؤثر خاصة على الشرائح الضعيفة من السكان وأدى إلى تزايد (التطرف)؛ وأردف أنه وفقا لتصريحات سابقة لأجهزة الأمم المتحدة فإن الحصار المفروض على قطاع غزة يمثل عقابا جماعيا وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني؛ وحيث أن الحل القائم على دولتين لا يزال أساسا ضروريا لتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبالتالي فإن أية خطوة من جانب واحد يمكن

أن تقوض هذا الاحتمال ينبغي تجنبها، وحيث أن المحادثات غير المباشرة الجارية قد تؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة؛ فإن الاتحاد الأوروبي(116):

أ- يحث إسرائيل على الوقف الفوري للحصار على قطاع غزة، الذي أدى إلى وقوع كارثة إنسانية وزيادة التطرف، الذي أصبح مصدرا لانعدام الأمن لإسرائيل وللمنطقة ككل.

ب- يطالب بالكف فورا عن جميع الهجمات ضد إسرائيل ويحذر من أن مرتكبيها يجب أن يواجهوا مسؤولياتهم كاملة.

ت- يحث الممثل السامي الأعلى / نائب رئيس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان فتح مستدام لجميع نقاط العبور من وإلى غزة، بما في ذلك ميناء غزة بمراقبة دولية ملائمة، والسماح بتدفق دون عائق للسلع الإنسانية والتجارية الضرورية لإعادة الإعمار واقتصاد الاكتفاء الذاتي، فضلا عن تدفقات العملة وحرية حركة الناس.

ث- يحث الممثل السامي الأعلى / نائب الرئيس على أن تأخذ فورا زمام المبادرة من خلال تقديم خطة من الاتحاد الأوروبي للجنة الرباعية بهدف إنهاء الحصارعلى قطاع غزة، ومعالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية من خلال ضمان رقابة دولية على المعابر، بما في ذلك إعادة النظر في ولاية بعثة المساعدة الأوروبية الحدودية، وإعادة تنشيطها، ونشر قوة دولية تابعة للبحرية لمراقبة شاطئ غزة.

وفي (مايو2012م) أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بيانا دعا فيه إلى تسهيل تدفق السلع والحركة في غزة، مع التأكيد على ضمان أمن إسرائيل(117).

خاتمة:

باستعراض مجمل المواقف الأوروبية تجاه عملية التسوية نلحظ تبعيتها أو تساوقها مع الدور الأمريكي والرغبة الاسرائيلية من جهة، وتبنيها للرواية الفلسطينية جزئيا وعلى استحياء من جهة أخرى؛ فقد استخدمت أوروبا مساعداتها كوسيلة ضغط على الطرف الأضعف وهو السلطة الفلسطينية لتحقيق بعض التنازلات تحت عنوان العقلانية والواقعية السياسية؛ وبالنتيجة ثمة مسألتان هامتان جدا في الختام ينبغي لمن يرغب في ممارسة دور سياسي نحو القضية الفلسطينية أخذهما في الاعتبار:

المسألة الأولى: أن القضية الفلسطينية لن تنتهي فيما يبدو، لا بمفاوضات ولا باتفاقات ولا بتوقيعات، ولا بأي من ذلك، وفي المقابل لا شيء اسمه (إلى الأبد)؛ لا الإمبراطوريات ولا الكيانات ولا الحدود ولا الهويات، ولا الاتفاقيات ولا التوقيعات ولا القرارات، وهذا ينطبق على كياناتنا كما على إسرائيل ذاتها؛ بمعنى أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث داخل

المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي، هي التي تحدد مستقبل هذه المنطقة الحبلى بالتغيرات في كل حقبة تاريخية؛ وهذه نقطة عمومية تخص الفلسطينيين وغيرهم.

أما المسألة الثانية: فهي تخص الفلسطينيين، وتتعلق بضرورة لفت انتباههم إلى أن أي رؤية سياسية أو أي خيار سياسي ينتهجونه، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أهمية تعزيز هويتهم الوطنية؛ لا تذويبها، وترسيخ وحدتهم كشعب؛ لا تفكيكها، لأنه من دون هذا وذاك لا يمكن اعتبار أي شيء إنجازا مهما كان شكله؛ وهذا يفرض أيضا على القيادة الفلسطينية تأسيس رؤيتها السياسية وخياراتها السياسية على الحقيقة والعدالة، والمطابقة بين قضية فلسطين وشعب فلسطين وأرض فلسطين ولو على الصعيد المستقبلي؛ لأنه بدون ذلك لا يمكن الوصول لأية حلول.

وفي هذه الحال ربما يصح القول بأن فشل العملية التفاوضية الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ عقدين، قد يكون لمصلحة الفلسطينيين أكثر بكثير من نجاح هذه العملية التي تتم على حساب أرضهم وحقوقهم ومستقبلهم ووحدتهم كشعب وكطرف ضعيف؛ ولعل غروب شمس التسوية في معادلاتها الحالية، يفسح المجال والوقت أمام قيادات مختلف الأطراف المعنية لمراجعة المسيرة السابقة بطريقة نقدية ومسؤولة، ما يتيح توليد استراتيجية فلسطينية جديدة أكثر مواءمة لأوضاع الشعب الفلسطيني ومستقبله وللمعطيات المحيطة به، وفي المقابل أوروبا التحرر من القيود الأمريكية والفزاعة الإسرائيلية وتبني مواقف أكثر عدالة وإنصافا بحق الشعب الفلسطيني وتعويضه عن الكارثة التاريخية التي تسببت بها في حينه القيادة الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا.

الهوامش:

---

(1) أحمد سعيد نوفل، 2003م، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 25، ص46 - ص49.

(2) نعمان كنفاني، 2000م ، "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية"، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص12.

(3) سالم حسين، 1995م، " قراءة في مسار الشراكة الأورومتوسطية بعد عشر سنوات"، تم تصفح المصدر بتاريخ 6/ 2016/10م على الرابط:
http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid= 132

(4) نفس المرجع،ص39 .

(5) داود عبد الله، 2010م، "تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، مرصد الشرق الأوسط، لندن، المملكة المتحدة.

(6)أحمد سعيد نوفل،2006م، "أوروبا والقضية الفلسطينية بين الموقف التاريخي المستقل والضغوط الأمريكية والإسرائيلية "، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 36، خريف 2006 م، ص 56.57

(7) علي الحاج، 2003م، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، رسالة دكتوراه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 320.

(8) نفس المرجع، ص320

(9)هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية،2005، ص7 .

(10) سعيد اللاوندي،2007م، "ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، العدد 129، ص112- 111.

(11) نفس المرجع ،ص112 .

(12) هيئة تحرير دراسات شرق أوسطية، مرجع سبق ذكره،ص8.

(13) علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص321.

(14) نبيل شبيب ،"سياسة أوروبية زئبقية تجاه قضية فلسطين :العجلة الأوروبية في متاهة المتغيرات الجديدة حتى إشعار آخر"،على موقع مداد القلم الإلكتروني، تم تصفح المصدر بتاريخ 10 6/ /2016م، على الرابط:

http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=458

(15) علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص321.

(16) دينيس سيفير، 2010م، "فرنسا والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(17) جون ماك هيوجو،2010م، " السياسة الخارجية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية "، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(18) محمد أبو غزلة، 2010م، "السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(19) أحمد نوفل، 2006، مرجع سبق ذكره، ص57.

(20) موقع Swiss info الالكتروني، تم تصفح الموقع بتاريخ 6/11/ 2016م.

(21) أمين حطيط، 2010م، "العلاقات والاتفاقات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(22) رسلان خضور، 2006م، "السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية"،موقع الحوار الديمقراطي الإلكتروني، تم تصفح المصدر بتاريخ 7/ 2016/10م، على الرابط: .http://alhiwaradimocraty.free.fr/06-05-06-4.htm

، تم تصفح 945م، الحوار المتمدن، العدد 2004/9/3،"م، "الشراكة المتوسطية 2004) مصطفى الكفري،23(م، على الرابط:10/3/2016المصدر بتاريخ
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22891

(24) عبد الله أبو رقبة، 2006 م،"العلاقات الخليجية الأوروبية 2003-1988م: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي "، تم تصفح المصدر بتاريخ 10 2016//2م، على الرابط:

http://www.emasc.com/print.asp?ContentId=7771

(25) نصر عبد الكريم،2010 م، "العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي" ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(26)إبراهيم ربايعة،2015م،« الاتحاد الأوروبي وفلسطين: بين الإغاثة والتنمية»، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر« فلسطين والاتحاد الأوروبي: شراكة من أجل السلام والتنمية»، والذي نظمته الجامعة العربية الأميركية ومؤسسة «هانس زايدل» الألمانية، بتاريخ 24-10-2015م، جنين، فلسطين، تم تصفح المصدر بتاريخ 2016/11/10م، على الرابط:

http://www.alayyam.ps/ar_page.php?id=100302c6y268632774Y100302c6#sthash.zR3G6Xs4.dpuf

(27) نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

(28) حسن أيوب،2015م، «المساعدات الأوروبية لفلسطين: إعانة أم إعاقة للتنمية؟»، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر« فلسطين والاتحاد الأوروبي: شراكة من أجل السلام والتنمية»، والذي نظمته الجامعة العربية الأميركية ومؤسسة «هانس زايدل» الألمانية، بتاريخ 2015-10-24م، جنين، فلسطين، تم تصفح المصدر بتاريخ 10/11/2016م، على الرابط:

http://www.alayyam.ps/ar_page.php?id=100302c6y268632774Y100302c6#sthash.zR3G6Xs4.dpuf 2015:

(29)نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

(30) حسين أبو النمل،2010م، "العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(31) الموقع الالكتروني لمكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية:الضفة وغزة

(32) عبد الله تركماني، 2004م، "العرب والشراكة الأورو-متوسطية"، تم تصفح المصدر بتاريخ 2016/10/2م، على الرابط:

http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm:

(33) محمد الجبر،2005م، "رؤية مستقبلية حول العلاقات الأوروبية العربية"،نوفمبر- ديسمبر2005 م ، العدد 335 ، تم تصفح المصدر بتاريخ 2016/10/21م، على الرابط:http://www.baath-party.org/monadel/no-335/almonadil335_8.htm

(34) الموقع الالكتروني لمكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية :الضفة وغزة، مرجع سبق ذكره.

(35) أمين حطيط، مرجع سبق ذكره.

(36) نفس المرجع.

(37) الموقع الالكتروني لبعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى السودان.

(38) عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره.

(39) الموقع الالكتروني لبعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى السودان، مرجع سبق ذكره.

(40)نفس المرجع.

(41) الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016م.

(42) جيهان مصطفى،" هيومان رايتس تصرخ... أوقفوا بوش؟"، على موقع كنانة الالكتروني، تم تصفح المصدر بتاريخ 20/ 2016/9م، على الرابط: http://www.kenanaonline.com/ws/Mohamad2006/blog/53233/page/10

(43) الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

(44) الموقع الالكتروني لمنظمة العفو الدولية، 2005م.

(45) نفس المرجع.

(46) إيزابيل شيفر،2005م،"الذكرى العاشرة لعملية برشلونة الأورومتوسطية: رصيد ذو حدّين"، ترجمة عارف حجاج ، تم تصفح المصدر بتاريخ 6/ 2016/10م، على الرابط: http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-299/i.html_

(47) صالح النعامي، 2002م ،"الإصلاحات بين حسابات عرفات ومصالح شارون "، تم تصفح المصدر بتاريخ 6/ 2016/10م ، على الرابط: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article06.shtml

(48) نفس المرجع.

(49)علي الجرباوي، 2007م" حول الأجندة الخارجية للا"صلاح"الحالة الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرون، يناير 2007 م، العدد325 ، ص78 -ص82.

(50) نفس المرجع ، ص 82 ص78

(51) جريدة الأيام، بتاريخ 2002/5/16 م.

(52) جريدة الأيام، بتاريخ 5/17/ 2002 م.

(53) علي الجرباوي، مرجع سبق ذكره، ص82 ص78

(54) بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ 17 يوليو 2002 م، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الموقع الإلكتروني التالي:

http://arabic.peopledaily.com.cn/200207/17/ara20020717_55767.html

(55)علي الجرباوي، مرجع سبق ذكره، ص 82ص78

(56) نفس المرجع ، ص82 ص78

(57) نفس المرجع ، ص82 ص78

(58) موقع الجزيرة نت الالكتروني، تم تصفح المصدر بتاريخ 2016/6/11م.

(59) وائل سعد،2013م، قراءة نقدية في تجربة السلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 19 فبراير2013 م، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/36335.html

(60) ماجد كيالي، 2013م، الدلالات السياسية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية : البحث في تسوية موقّتة أخرى، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، نوفمبر 2013م.

(61) ناثان ج . براون، 2007 م،" رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب"، فبراير2007 م، ص7 - ص 8، تم تصفح المصدر بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط:

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/nathan_palestineFinal.pdf

(62) عبد الله، مرجع سابق

(63) نظام بركات، 2010م، "الموقف الإسرائيلي من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت، لبنان.

(64) جريدة الحياة، بتاريخ 12/10/ 2008م.

(65) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1،2012 م ، ص221.

(66) نفس المرجع، ص218.

(67) الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2014-2015م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1 ، 2016م ، ص36.

(68) جيفري كيمبت،" قراءات استراتيجية : تحديات أوروبا في الشرق الأوسط"، تم تصفح المصدر بتاريخ 2/ 2016/10م، على الرابط:http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ124.HTM

(69) نوفل، مرجع سابق:41

(70) الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2014-2015م، مرجع سبق ذكره، ص35.

(71) نفس المرجع ، ص35.

(72) نفس المرجع ، ص35.

(73) ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2016-2017م، ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2018م ، ص47.

(74) نفس المرجع، ص26.

(75) جريدة الحياة، بتاريخ 2006/11/17م.

(76) جريدة الأخبار اللبنانية، بيروت، بتاريخ 2007/1/23م.

(77) European Jewish Press, Full text of EU document :"State building for peace in the Middle East"

(78) وليد عبد الحي، 2008م ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ص253.

(79) نفس المرجع، ص253.

(80) نفس المرجع، ص253.

(81) جريدة عكاظ السعودية، جدة، بتاريخ 2009/4/12م.

(82) وكالة رويترز للأنباء، بتاريخ 2009/7/12م.

(83) ماجد كيالي،2013م، الدلالات السياسية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية :البحث في تسوية موقّتة أخرى، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، نوفمبر 2013م.

(84) مجلة الدراسات الفلسطينية، وثائق دولية ، ربيع/صيف2008م، المجلد19 ، العدد 74 ، ص179، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

(85) نفس المرجع، ص179 .

(86) صحيفة الأيام الفلسطينية، رام الله، بتاريخ 8 سبتمبر 2013م

(87) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2012 -2013م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص218.

(88) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012م، بيروت ، لبنان، يوليو 2012 م، ص19.

(89) نفس المرجع، ص20.

(90) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011م، مرجع سبق ذكره، ص220-221.

(91) محمد عبد العاطي، 2005 م، مرجع سبق ذكره.

(92) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2012 -2013م، مرجع سبق ذكره، ص218.

(93) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011م، مرجع سبق ذكره، ص219.

(94) الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2014 -2015م، مرجع سبق ذكره، ص35.

(95) صحيفة" القدس" الفلسطينية، بتاريخ 2008/6/22م.

(96) جريدة الغارديان، بتاريخ 2009/3/7م .

(97) جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 2009/12/9م.

(98) موقع" فرانس 24 " الإلكتروني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط:

http://www.france24.com/ar/node/832457

(99) الموقع الإلكتروني للحكومة البريطانية، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط:

https://www.gov.uk/government/announcements.ar

(100) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2012 -2013م، مرجع سبق ذكره، ص218.

(101) صحيفة" القدس "الفلسطينية بتاريخ 2008/6/22م

(102) مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20 ، العدد 79 صيف 2009 م، ص177.

(103) Council of the European Union, Press Release,2951st Council meeting, General Affairs &External Relations, Luxembourg.15-16/6/2009

(104) (Council of the European Union, Declaration by the presidency on behalf of the EU on Israeli settlements, Brussels. 9/9/2009

(105) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص218.

(106) نفس المرجع، ص218-219.

(107) الموقع الالكتروني للجنة الرباعية على الرابط:

http://statelists.state.gov/scripts/wa.exe?A3=ind1009d&L=USINFO-ARABIC&E=base64&P=178651&B=

(108)التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011م، مرجع سبق ذكره، ص222.

(109) نفس المرجع، ص221.

(110)التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2012 -2013م، مرجع سبق ذكره، ص218.

(111) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية البريطانية ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م ، على الرابط:

http://www.fco.gov.uk/ar/newsroom/latest-news/?view=PressR&id=840622682

(112) موقع" فرانس 24 " الإلكتروني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م ، على الرابط:

http://www.france24.com/ar/node/832457

(113) الموقع الإلكتروني لـ" مركزمعلومات الجوار الأوروبي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م على الرابط:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=35697&id_type=1&lang_id=470

(114) الموقع الإلكتروني لجريدة" القدس العربي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/6/11م، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=130153

(115) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011م، مرجع سبق ذكره، ص221.

(116) صحيفة الأيام الفلسطينية، بتاريخ 2010/6/18م تم تصفح المصدر على الرابط:

http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=142898&date=6/18/ 2010

(117) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2012 -2013م، مرجع سبق ذكره، ص218.